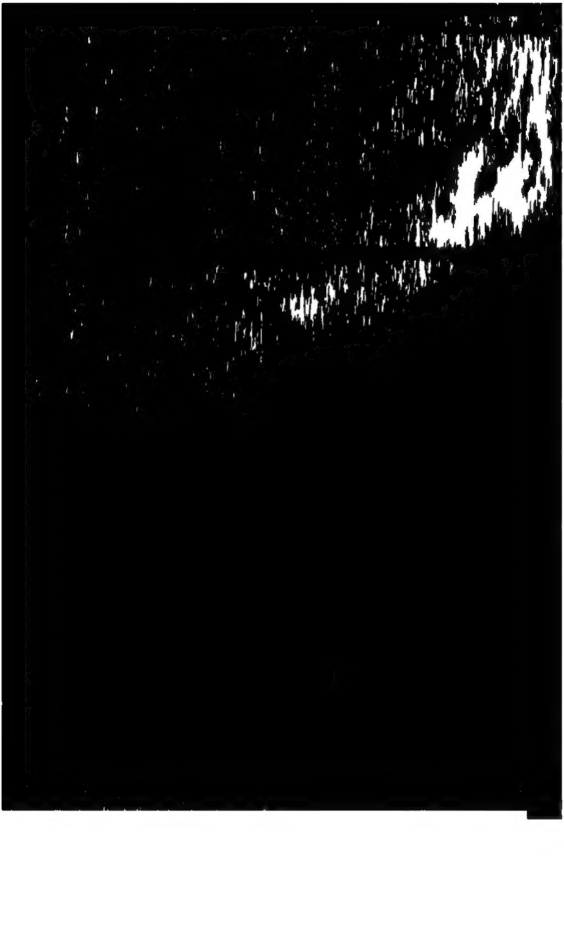

إن الله على كل شيء قدير

بعونه وحسن توفيقه قد حلي بكسوة الطبع الشرح المسمى بالمصباح

ضوء المصباح

للإمام المفخم والأستاذ الأعظم المنطيق بالقول الصواب محمد بن أحمد الإسفرائني صاحب اللباب تغمده ...

في المطبعة الأحمدية اهتمام آغا جان الأحمدي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق ما يتحلى به صدر الكتب الفائق ويتوفر على

الألسنة البادي والحاضر حمد الله تعالى [illegible]

أشرقت في ظلم الدياجير تباشيرها وأصباحها واستنارت

صفحات الأيام غررها وأوضاحها حمدا ارتبط أصناف العقد من

ومحي اختلاف المذاهب من لواحقها ثم الصلوة على المستقل بأعباء

الرسالة الموشح بالحمد الثناء محمد الأمين من البطحاء المجتبى

مصابيح الخطباء، عن وجه كل منطيق شقاشقه الهادرة، وفض
في عضد كل مطيق حقائقه النادرة، وعلى آله وأصحابه مصابيح
الظلم ومجاديح الكرم، أما بعد فإن نوع الأدب على كثرة نوعه
وتشعب فنونه نوع يأبى عن الطلبة مرامه ويستعصي زمامه بعطس
بأنف شامخ من الإباء، وينعطف بعطف جامح من الاستعصاء، على
أنه في زماننا مطموس المعالم، مخفوض الدعائم، عفت رسومه
وأندرست أصواته، وانكشفت مزابره، وانتقضت قواه، ونزعت بنيانه
وتضعضعت أركانه، وأناخ على الدروس رسمه وشمل ولم
يبق من حياته الأمم تبلدح عجز كأن لم يكن بين الحجال إلى الصفا
أنيس ولم يسمر بمكة سامر، فقد أبا الحذاقة وعفوا الصياغة النبغ على سوا

من طالبيه واحقت بي جم غفير من منتحليه مع قلة نصاعتي

في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن اثم

ان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه برون

على الاختلاف اليّ ويتنافسون للاقتباس بين يديّ ويتوالون

على الاعتكاف حول بيتي ابدا ويحلّ اراميها ولدا يركبون كل

صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي كوب وشرّ ما حيهم والى

محة عرقوب هدّ ووقد الحوا على تتوابع الاقتراح واسفّوا

بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلة في صنف الاعراب اشتملت على

ما يفتقر اليه من فصول والابواب غلبت عند اليهم بانواع العلة

واعتلّ عليهم بالاوتاد والاجلة واخاذعهم عما لوّوا اليه

خادعًا الا لتماس واعدهم من يوم الى يوم ضارب اخماس

بالاسداس علما مني بان دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق

القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن الطمع ولم اجد لهم بدا

من تحقيق آمالهم وتحققت كابي شطر مطالبهم توجهت بتلقاء

مدين مآربهم وكنت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من

القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من النوادر ما يسيغ الا ان

عاقني عن تنقيحه تشديده والرباط عن تصحيحه تقليبه فلم

انقد السواد ولم انتقه منه ما انا وقد سؤال الانسان صورم اقلا

وسئلوا واستعجلوا قبل تمامه فاستلوا وطارت الاجزاء فيما بينهم

بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها

الكلم عن مواضعه ويصحفون في مبادي مقاطعه فمن متصرف فيه
بالزيادة والنقصان تنقصا وهذا ما ومن مفوق نحوه اسهم القدح
والطعن كلا وذما جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان وتلك
لعمري من خطيات لقمان فما حظيت بغير الابؤس من هذا الغو
ولا حليت الا بتمن لا اديم من كل كتيبة عي ولم ازل آخذ
نفسي بان ارأب ما انشعب من صدعه وانفطر واقوم ما انعرج
لعوجه وانا الم شعثها وقد انهصر الفتق واتسع على الراقع الخرق
من بلي بكل هذا الحروف الهائبا وتظليل الجحم بالاثلاث في الهواجر وقد
ضيعت اللبن في الصيف سبقت رع العذل مضارب السيف فدر له
تعزا وطوبه غره وهل حي الان ورد ما قدمت الفضا وولا على

الافاضل حضرة مولانا الشيخ الامام ملجأ الانام كاشف الاسرار
والحقايق منشئ اللطائف والدقائق ناشر ادلة المعقول والمنقول
عامر ابنية الفروع والاصول مهد القواعد العقلية مبين
الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين
وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى اسناد
علماء الدنيا لازالت رباع العلوم بلطائف نكته معمورة واهلة
الحكم بعوائد فكره مبلولة غنيت حضور مناقبه عن تنميق النعوت
وكبر عمر اثره عن طوق التقلب والتوصيف بل الاوصاف
تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين وتسمو بان تحلى جنابه
بها لكن قد مناقبه فلحظ الى بعين الاعظام والاجلال

على جناح الاكبار والاستبال وتوالت على شوارد فوائده

تتابعت على فرائد قلائده فكنت مولعاً بنوادره واغترف من تيار

بحاره واستشرف الى روائع فقره واستطلع طلائع فكره

والتقط منثور بدائع حكمه واظفر بمنظوم جواهر كلمه

اوابد لا انهض بنقل اوابده ولا انهض نقائضه ولم ازل التقط من لفظه

ما هو الدر المنثور والازهار المنشور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الي من اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب

وانخل ما فيه وامحض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعلومه واقتبس لاناسي من علومه مسهماً على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفاً لوجهي عن

الاطالة والاكثار مصرحا بمحصل الكتاب معرضا

عن التعرض لما كثير من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد وشمرت

في مطاوعته على ذيله الجد والاجتهاد وعما

تصديت لتسويد من الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي

من ميامن قبوله بين الاقبال وترتدي

من ملامح نظره برداء العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه وقولهم اما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما ادخلت
الفاء في الخبر كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء
لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها
الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان
يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما
تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته
واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا

في كلامٍ مستأنفٍ من غير ان يتقدّمها كلامٌ ومنه ما يأتي
في اوائل الكتب وبعدُ من الظروف الزمانية وكثيرًا ما يُحذف
منه المضاف اليه ويُبنى على الضمّ ويسمّى غايةً وههنا
منها المصاح [illegible] وتُرِك منصوبًا على الظرفية
والعامل فيه امّا عند سيبويه وجميع النحويين لانّها نائبة
عن الفعل تعمل في الظروف خاصّةً ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردتُ بعد الفراغ من حمد الله ولا لفظه على معنى
اردتُ ان الفظه بعد الفراغ من حمد الله لانّ انْ تقطع ما
بعدها عن العمل فيما قبلها نصّ على ذلك سيبويه فلم يجز
في امّا اليوم فانّي خارجٌ ان يعمل في الظرف خارجٌ ويجوز
جعله منصوبًا بامّا وذلك لانّهم اذا كانوا ممّن يمنعون تقدّم
معمول انّ عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع امّا
قلت امّا اليوم فانا خارجٌ فانت فيه بالخيار ان شئت
اعملت فيه امّا وان شئت اعملت خارجًا لعدم المانع
وامّا اذا قلت امّا زيدًا فانا ضاربٌ لم يعمل في زيدٍ الّا ضاربٌ

اما لا تعمل فى المفعول به واذا قلت اما زيدا فانى ضارب فالمسئلة ممتنعة

عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب

زيدا بضارب بجعل اما عاملة لتصحيح التقديم ايضا لمتنع نفسه

وقد نقله بعض المتاخرين عن سيبويه ملهذا ولعل نصب ابى الكبد

اما بادى بدء فانى احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب

بادى على الحال من الضمير المستكن فى احمد والعامل فيه هو احمد

مع وقوعه فى حيز ان فيما تقدم عليها ولا يمكن ان يجعل العامل

فى الحال اما لانها لا تعمل الا فى الظروف وفاقا ولا اعمال الا

ما تأخر مع وقوعه فى حيز ان وشئ مما فى حيزها لا يتقدم عليها

قوله جاء النحو فى الكلام كالملح فى الطعام وجه التشبيه بين

الملح والنحو هو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما

فان الملح ان استعمل فى الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان

استعمل فى الكلام نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول

صلح الكلام فصار منتفعا به فى تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم

يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فلا يتجه على الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله
لكون الاضافة غير محضة لانما اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام من شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هكذا لا يستقيم فيما
نحن فيه لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الاستقبال

كما عمل عمل الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافة لفظية في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير فهو من افعال
القلوب المستدعية لمفعولين الممتنع فيها الاقتصار على
احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف ومحلها في قوله
كالملح ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناه حرف جر لشهادة فحوى الكلام واذا
عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق و
الكاف منصوب المحل على الحال من النور دون المفعول
الثاني فيتاتى لك جعل اضافة محضة معرفة
قلت يمكن توجيه الكلام على هذا لكن التركيب يكاد يعقد من جهة المعنى

ولانتصاب جاعل على المخاطب

من مدح ولارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف

قوله مؤيد من الاسلام مؤيدي مجرور على الوصفية

لاصحابه واسم الفاعل ههنا معرف بالاضافة لكونه بمعنى

الماضي قوله لا زال كاسمه مسعوداً هذه الجملة مع

سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها

من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبراً لا زال و

مسعوداً بدلاً منه اي لا زال كائناً كاسمه او مثل اسمه

مسعوداً قوله لما استظهر مختصر الاقناع اي حفظ وقرأ

عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة

الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اي اردت تلخيصه

وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة

المحل على الخبرية لان اي ان الولد الاعز مراد مني تلخيصه

او مريد انا تلخيصه واضافة المختصر الى الاقناع يشتبه

ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر

بهذا الاسم كما في قوطم وسرنا ذات كاته اي مدة مختصة بهذا
الاسم والضمير المجرور المتصل في حفظه جاز ان يعود الى الولد
مرا ضافة للمصدر الى الفاعل فاذا المفعول محذوف اي حفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فهو كما مر وحينئذ اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا
واتقن ما فيه من النحو معنى ولفظا انتصاب حفظا على انه تمييز
اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن
معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسداد
حصل او كان من النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه
والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه فكانه قال والمعنى اتقن الذي
حصل فيه وهو من النحو انه اعني من النحو وان كان حالا الا انه
يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه ههنا للبيان فان قلت اي
فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز الذي بعده اعني ولفظا قلت

الابهام الرافع ايابهم النحو هو الابهام الكائن في مضمون الاسم

الموصول والابهام الرافع ايا للتميز هو الابهام الكائن في

حكم في الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشي

قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون

باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل معنى لفظا ارتفع

الابهام وتبين المراد قوله ان للتلمظ اي لمعة وادبقه والتلمظ تتبع

اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه

وتواليه قوله والحجر الذي فوق الحجر في الاصل احد الاحجار يعتاد

للرجل العالم بجبر الكلام حجر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكر

الجوهري في الصحاح قوله من لفظة ظرف مستقر منصوب المحل

على الحال من فاعل تعلق وهو الاسم الموصول اعني ما فيما بعد

منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل من لان منا

حما في حيز الصلة لايتقدم الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاوره

بين الائمة المعلوم التداول اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه

فيما بينهم وانتصابه على التميز قوله لامة ما فيها من الاشياء المعا

انتصاب كرامة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كرامتنا قوله ونفيت عن كل
ما نكر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما
في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما ويجوز ان تكون ما نكرة موصوفة
والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل نكرة ولا يجوز ان يكون موصولة
لان المنفي هو التنكير دون المتنكر قوله استثقالا للمعاد واستسهالا
للمفاد انتصاب استثقالا واستسهالا على انه مفعول لهما ولا انتصاب
على الحال بمعنى مستثقلا ومستسهلا ايضا بحيثه والمراد بالمعاد
وهو معنى المصدر دون المعنى كمثل ما تقدم للمفاد اسم مفعول
والمراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد
منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصاب
على انه حال من ضمير المتكلم باستصفيت ومدخر من ذخر بالدال
الذال للدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله ادكر وادكر
وقد حكي ايضا فيه البيان عن اذ ذكر قوله الا ما اندر او شاع
محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شئ

اى لم اطول الا ذكر ما لابد منه بحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بيانًا من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالرعاية حريًّا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله وكيستقى مغانمها اى يغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم فضة اى مغانم من اثاره لان المغانم هى الاثار اى الثمرات الحاصلة منه قوله عكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملًا عليها اى المختصر وهو مستعار من كسر الطائر جناحه اذا ضمها اليه للوقوع والنقض.

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود القيد الاول كونها ملفوظًا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض عليه بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به
حقيقة وما كان ملفوظا به حكما [illegible] في زيد ضرب وان لم
يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به [illegible] اذا الحق
اليه وصحة تاكيده والعطف عليه [illegible] هو وعمرو
نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثاني كونها دالة
على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا
وذلك نحو جسق وحبق ومنق مثلا وغير ذلك من الفاظ
اللاتي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين يعني اللفظ والدلالة
ينبغي ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه مفردا وقد احترز به عن
مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة معا
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري في حواشيه فان
قلت أليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في لفظة
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحروف بالاسم والصاقه به

ومجاورته العامل اياه اليه تنزلا بمنزلة لفظة واحدة فصح
اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله
فلابد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيفر
وضربت وضربنا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في
اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
مثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعرابا
اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاء عبد الله والكلمة
الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما
كان معناه مفردا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا
التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا
من التاء المؤذنة بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله و
من قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي على معنيين
احدهما المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف

الطاريان عليه وكذا الفعل له دلالة على الحدث والزمان وغيره
وارد لان مدلول اللفظ هو المعنى المقصود منه بطريق المطابقة ولا
تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم
من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع
ولا كلام فيه فان قلت ليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير
القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه
اذا قال على معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اى لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ
على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه عن مثله لا سيما
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة
بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
ميشوم المشؤم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يحرفونه
ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن بخ بخ فانه يدل بالطبع على الوجع

لا بالوضع ودى اح فانه يدل على السعال بالطبع الصادر
لا بالوضع فانا مثلا ديز لا نعد كلمات ولنا ان نقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دل على
معنى وان كان الثانى فدلالته اما بالوضع او بالطبع ولا سبيل
الى الثانى لان قولنا ميشو مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه فالجواب
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى لكن
تلك الدلالة ليست بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع
بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دل على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه كما شرح القيد المذكور
فى هذا التعريف قوله فهى كلمة ادخلت الفاء فى مقوله فهى كلمة لانه
وقع خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء فى خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم له تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في
الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني
فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى انث الضمير
المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا للمعنا لانه
ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخلت الفاء في الخبر ايذانا
بان استحقاق اللفظة لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالته
على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو
بسبب الاتيان حتى لو لم ياتي لما استحق قطعا ولو ترك الفاء
في الخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى السببية قوله
وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على ثلثة
انواع اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما ان يكون
لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن

والاول هو ... ثم ان يكون بحيث تكون له اعراب الوجه

ما اوليه يكن ... فالاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا ان

كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني هو الحرف

والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول

هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسر المستقل بانه الذي يخبر

به فقيل عليهم ان نحو الاسماء اللازمة الاضافة كالتي تقرب من الحرف

لان الجواب لا يتيسر بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه

عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء

ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء الازمنة الظرفية زاد قوله

او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء

اللازمة الظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث

عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك

متى طلعت الشمس كان في معنى آتيك وقت طلوع الشمس

وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان

جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت

المكان وفي ارادة اذ واذا مرة ... لا يلزم ما

للظرفية نص على ذلك سيبويه ... عليه في الكتاب فاجاز

نقوم زيد اذ يقعد عمرو ومعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو

ههنا مبتدأ وخبر وانشد غير سيبويه وبعد غد يا لهف نفسي

من غد + اذا راح اصحابي ولست براءح ... قالوا اذا ههنا مجرور

على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب

بالمفعول به لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص

اذكر مضمرا ومظهرا نحو اذ قال ربك للملئكة واذ كنتم ... وغير

ذلك ... وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف باسماء الافعال فان صه

معنى اسكت ... بمعنى كف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه

الذي هو عليه فان صه يدل على اسكت ولا ياتي الاخبار عن اسكت

كما لا ياتي عن صه وعلى هذا باقي اسماء الافعال والجواب عنه

انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة موضع الافعال

الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة

مصادر سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على

معنى اسكت سمو آتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان هو ساداً
مسد الفعل عبّره النحويون باسم الاسم لشبه الفعل فقصر اللسان
والا فهو اسم للمصدر فى الحقيقة وهذا هو الذى يحقق تسميته
وقد كان يختلج هذا التاويل فى صدرى حتى ظفرت بنص
من قِبَل ابى اسحاق الزجاج فانه ذكر فى آمين انه حرف
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكت
والسكوت مما يحدث عنه فى قولك التكلم حسن فاذا لا
فرق بينه وبين متى ان كلما حين منهما فى معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم بجواز صحة الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول
الذاتية المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائه
انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعنى صحة الحديث عنه
او كونه فى معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه
بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين الصادقين منافٍ
لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول ان

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها بمعنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستبعده الضعفة
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا
بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيدين
بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه
مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا
فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كان في
معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور يكون متضمنا
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انهما في معناهما
قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها دالة
على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه وله نظائر والعلم والجهل
ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين
عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما
لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل
ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما خص

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع
الا في الاسم لان الحرف انما تدل على معان لا يتصور
فيها التعريف واما قول قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع يعتد به لقلته وندرته والذي
شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما
في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر
بالاسم لان حروف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا
او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر
لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قوله تعالى يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر
وان اوردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان تظهر صورة لا تقديرا نحو [illegible] وان تظهر تقديرا
ولا تظهر صورة لامتناع تحمل الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان تظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في
محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك
من عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع في
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث لانهم جعلوا
مثل من وما والذي عرفتها بانه مبني مع كونه البتة مرفوعا
او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا ابا الحركة المحلية وكذلك في
الفعل لم يعتدوا ابا الحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل في الكلام اما فرقا بين
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد واحمر وذلك
لا يتصور الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
في صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضاً الا في الاسم واما عوضاً عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في
الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقوله التنوين
مختص بالاسم اراد به الثلثة الاول دون الاخيرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف فاعلم ان للفعل
حداً وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اى قرب حال
القيام الى الصلوة او لتقليل المعنى في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص
بالفعل يمتنع دخوله الا على الماضي والمضارع ومنها نحو
السين وسوف انما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال يمتنع الا في الفعل بل دخولهما ايضا
يمتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
التسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج لم يخرج
انما اختص دخولهما بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرمنا واكرموا واحترزنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول
هذا الا الضمير البارز بيانه انك اذا قلت ضربت ضرب صح
ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح
النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد
فقد احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك والضاربا
فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجيء من بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هات هاتيا هاتوا
ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر منه
هي ليها بل هي حروف ولا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهناك واولئك والتاء في انت وانما اسندها الى الضمائر المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميعها

ايضا كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم وائتوا قرزو
ونحوهما فلا شك في اسنادهما الى ما استكن فيهما
وكذلك هاتوا اسند الى ضمير مستكن وانما الحقا به الواو ايذانا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فصح الحاق الواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة
واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة
وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة
المفتوح الآخر يسمى الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان
قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري
يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل في البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقع الاسم نحو مررت
برجل يقام كما تقول مررت برجل قائم فيفضل بالحركة على الفعل
الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كان مضارعة
غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة
والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون واما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو عاد ورمى الاصل عود ورمي وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت ضربنا وضربن اما اتي
لحوق هذه الضمائر فلان لا يتوالى اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما الضم ففي الضمير نحو
ضربوا لان الواو اذا تحركت كان ما قبلها مضموما ابدا لما مر والثاني ما يتعاقب على اوله الزوائد
الاربع ويسمى المضارع وانما خص هذه الزوائد بالمضارع لانه لما وجب الفرق بين الماضي والمضارع

من جهة المعنى وجب ان يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما
صادرا عن المتكلم وحده او معه غيره او عن المخاطب او عن
الغائب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الاختصار فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فجعلوها
في الابتداء لينا في الابتداء واختصوها بالمتكلم وحده لاخصه
انا ولانها في الاصل اخف واستتر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستتباع لان الفاء
العاطفة لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب
فوضعوا عنها التاء لانهم كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب والتانيث لكونها علما للمخاطبة
والتانيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها اولا وبالخلاف الماضي لم يمكن ضمها ايضا للالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تِعلم
بالكسر ثم عدلوا الى الياء فلم يجدوا واما انها يمنع من زيادتها
اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفًا زائدًا في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف
بذلك الوضع النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولموافقتها اول
نحن ولانها اقرب الحروف شبهًا بحروف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصاصه
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللا
للاحق **قوله** ويسمى المضارع وانما سمي مضارعًا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقته
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج اما المعنى فمن جهة احدها انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

يدخل اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته ويختص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد شابه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند اطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصل واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى
قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليقوم
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف اخرج حيا قلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وهما لا يتنافيان بل تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة الاله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اختير هذا ومع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزته
نحو يا السؤله والثالث للوقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر فان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاكرم
افعل من يفعل واما قولهم في يكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في يكرم يؤكرم

بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا
بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
واما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو أكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون واما اعرب منها ما اعرب مبني
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل عندهم كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابدي بها واصحابنا

ذكروا لمن علة وجود الاعراب فى الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا وهذا **قوله** فبذلك علم ان نحو
وأمثاله معرب لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة معدوم
فى محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعانى الاسمية والفعلية وبجمعها
لمفهوماتها على الانفراد لا يحصل ان معنى فى مثلا لا يحصل
على الانفراد لانه لا يتوسط بين الكلمتين على هذا سائر
الحروف لا يقال ان فى قد تدل على الاشتمال وعلى الا
وال على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فى تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعانى
ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال فى واقع كما يقال الا

واوقع على هذا سائر الحروف خبر المعنى قوله والحرف اذا
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم واسم و
وافاد استقيا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان دلالة
الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم
والفعل والاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين بشرط
ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قوله ان الجملة لابد

من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل مواخيك وعمرو غلامك مأول بمملوكك فمن هنا عرفت ان الكلام يفتقر الى شرائط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة واعني التوصيف غير الخبري نحو غلام زيد وغلام زيد والرجل الذي فقوله اذا ائتلف منها اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة الباقية وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين فقوله والجمل اربع قد عرفت ان الكلام الجملة لا يتاتى بدون الاسناد فعلم ان المسند والمسند اليه لم يعرض لهما ما عن صلاحية التكلم عليهما جملة اخرى وقد يعرض لهما ذلك

الجملة الشرطية نحو ان اتانى زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثانى هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم وقائم زيد والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه اولا والثانى هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد واما مات بكر فان قلت يعتقدهم عندى ان جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم في موقع الحمل على الخبرية فكيف على هذه الظرفية قلنا الجواب عن هذا مبنى مقدمة وهى ان الظرف المستقر اعنى الساد مسد الفعل لا يخلوا من ان لا يعتمد على احد الاشياء التى هى المبتداء والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفى قبله او اعتمد والثانى يعمل فى الاسم الواقع بعده عمل كل فعل فى فاعله وفاقا لان الظرف هنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما اذا اعتمد وقد تقوى بالاعتماد وذلك كقولك زيد فى داره عمرو وجاء الذى فى الدار

مررت برجل في كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي
أفي الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الثاني وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء قبله فالاسم بعده لا يخلو من أن يكون
حدثا أو غير حدث والثاني لا يعمل في الظاهر بعده عند سيبويه
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضميره وهو مع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير هو معه
خبر له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية
إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطون
لإعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الأخفش منا في المسألتين
أعني في إعمال الظرف وإعمال الصفات من غير شرط
إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فأما إن
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه أيضا وإن لم
يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج ما مك
ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض

وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع
هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا
تحرر هذا فتقول عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش
عند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدأ جملة ظرفية عندهم لكونه مأولا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة
للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى
كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع
او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منهما تقع
مقام المفرد فتكتسي اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا ما تقع مقام
المفرد فيعرض في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه وهو
المعنى من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في سبعة
مواضع احدها خبر المبتدأ وذلك نحو قولك زيد ابوه ذاهب و
اخوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار وقوله في الدار جملة عند اصحابنا

لسده مسد استقر او على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين
لا ان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم انه مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وليت
عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسود جاء زيد لكن
لم يجئ وليت زيدا انت تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان
يتكرر او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه
ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل العجبي كرمه او ابوه كريم او
اعجبك حسنه او في وجهه شرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة
لكونها خبرا اشائيا كالفعل فخصوصها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا استغنائها

عنها وثبوتها له في حال دون حال تحيئها فضلة ابدا او
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تولد
وشيجة الاشتراك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة
واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا على
التعلق هناك معنى لم تفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان
اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا به اما الاصل
ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدث والتجدد اللازم لها
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلك
الاصل الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون
مثبتا لفظا بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاء زيد لا
لا في الالفاظ العاسية وكلام المولدين بل يقال غير
راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت مسا
هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن الرابطة
يجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل
فانها يتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حتى واذا تمهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية ... بان تصلح ربما يدل على
الربط وهو الواو والموضوعة لافادة مطلق الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل للحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الكلام
العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد وغلامه
راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل
ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ما له مال بل الواو وههنا لا غراقها عن
اصل الحال وخروجها في الاستعمال جميعا وجب التعمل لا ان
تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه ونحو قوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جزءا منه في المعنى فصل الفاصل
منهما كتخلل العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخلو
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه في
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فاما

مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا
فهو وارد على اصل الحال اي مفردة فلا يجوز الواو نحو جاء الا
تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران
لوروده على اصل الحال دون نعجة والاستعمال نحو جاء
زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الا
مران لانحرافها عن نحوها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا او من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد
ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى في
ذلك اما كان يغنيني الفعل او وما كان اما الجملة الظرفية فالظاهر
فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه
او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانجرافها
في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس اما الثاني فمانعة فيه
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما يتحادبها من شبهتي الجاء من الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاءني زيد ان يسال يعط على الحال بل لو اريد ذلك
جعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني
زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا ان
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصلة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه مما وقع بعده
ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصول لما بينه وبين الصلة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها حتما ولذلك
قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان يزيدوها في معرض الا
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع
ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ضدها او العطف

مستمر فيه نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في
نحو قوله تعالى أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى
استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو اتيك ان لم تاتني واكرمك ان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر الحديثي في مسائل العشرين بان الواو
هنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف في التقدير اتيك
ان اتيتني وان لم تاتني واكرمك لان اهنتني وان لم تهني محتجا
بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى
الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا
جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا بجعلهما عن معنى الشرط
ملحقين بالواحد على ان قوله ان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع موضع
الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومثله كثير

وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ولا تحليق ولا
تقصير عند الدخول بل عند الخروج فتوهم ان المستقبل لا يجيء
حالا في الجملة فتنبه من المواضع الستة التي ... ما اللطيفة
ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورد لها اشياء اخر وهي كالتتمة
عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمته زيدا
عمرو اشرف ابوه او ابوه شريف وان ثانيه بكر ملك او عنده
ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شره حسنة على قياس ما
تقدم ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل
قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة
انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل
اللفظية وبعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل
المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم تقوم زيد والخليفة عبد
الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع الجملة

التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل في المفصول لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها لاسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا
ان المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة بمعنى اللام وقوله فيهما ضمير عائد الى الاسم الاول السبب في اشتراط
الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت
الجملة منقطعة التعين عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا
او وصفا او حالا له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية
عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة
موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد
نقضا علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا
تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال فلا تقول
جاء زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة

الواقعة خبرا له لا يلى الواقعة موقع ... ما حصل انا قد حملنا

الجملة الواقعة موقع المفرد انما هى ... فى هذه المواضع ولا

يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع فى هذه المواقع هى الواقعة موقع

المفرد ثم السبب فى جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف

لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش

قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد

منه الى ما تقدم فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا

عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عين

ما كنى عنه بالضمير بيان له فهى هو فى المعنى فجرى مجرى قولك زيد اخوك

فى كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسرك

وعلى لبيان هذه الاشياء الستة لا لتفصيل موقع الجملة هنا اذ ليس

عين ولا اثر فهذا الذى بسط من عذرى فى بسط الكلام ... للوضع من نعت

على رسم اخلا عنه ... هو عنه قوله فصل الاعراب اختلاف اخر الكلمة با

العوامل انما سمى الاعراب اعرابا لانه يتبين به المعانى ويوضحها وهو ماخوذ من قولهم اعرب

الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب لم يعرف منه

... حسن فى نفى ام استفهام للاخبار عنه ام مستفهم عما هو الاحسن ...

ولذا ارفعته ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررته مع
الحسن علم ان المراد عنه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من قولهم
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب
ازالة اللبس والفساد واما جعل الاعراب اختلافا في اخر الكلمة
دون اولها او وسطها لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحسن الاعلام
الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف
اخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
فيه الذي من نحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان
مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحروف لا حظ
لها في الاعراب وانما جيء بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون الصحيح
الاخر او معتله فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان
يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع

الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا ورايت عصا وضربت عصا
والفرق بينه وبين المبنى ان سره من حيث ان الحركة تقدر
في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا ورحى
واعراب المبني محلي لا تقدير للحركة فيه فيما تقدم من الفرق
بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان كان ما قبلها كالقاضي
والعمي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها ثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة و
ذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي و
رايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبله
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لكن فقد في الاسماء المتمكنة
ان تتطرف واو قبلها حركة وقلبهم الواو دال ادلو في الجمع افعل ادل
ما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها

الى الحروف الا عوضا وذلك في ثلثة مواضع احدها

الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء عن [illegible] الاعراب

حالة الافراد فاصل اب ابو كعصى بدليل ابوان فكان القياس

ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم

حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين

المذنب وبين غير المذنب المعرف بالمذنب اولى لما فيه من الثقل

مطلقا وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير

المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل

اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه فلو صرح

فرد ما اخذ منها لاجل الثقل واذا رد المحذوف ولم يتأت لهم ان

يجعلوا اعرابها بالحركة كما بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم يجعل الواو

الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا الز

بالحرف وتمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حده بالحرف وعلى ما

فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحرف وايقاعا للانس بها وتسنا للطباع

قال قاعدة الاعراب بالحروف في الستة بعد ما كان لا يعتبر كالمتغير
بلا نظير لهما في الاحاد وخصوصا لانها مقتضية الاضافة ولا
فرع الافراد فصار المثنى في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه و
مررت بابيه ولهم في ذلك التغير طريقان احدهما انهم نحو حركة ما قبل الواو في
الاحوال الثلث اتبعوها حركة الواو كما فعلوا في امرؤ ثم سكنت الواو في حالة
الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الاعلال في الجر والياء لسكونها
ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اباه وثانيها انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد
سلبها وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها
الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها فقلبت
ياء لما ذكرنا ففيها النقل في حالة الرفع والقلب في حالة النصب والنقل والقلب في حالة
الجر وذكر بعض في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها اخر وهو ان الواحد
النصف من المثنى للمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه
الحروف لان الواو ضمة والالف فتحة والياء كسرة ولذلك ... جعلوا ... اعربوا المفرد بالحركة ...
المثنى المضاف الزائد عليه بنصف بالحروف والزائد على الحركات بنصف ... هذه الستة دون سائر ...

للاضافة المحضة وفاء ا هلوا خيا كانها اطرح ردها الى الاصل فى التثنية اعنى ابوان واخوان ولا يقال يد يا الا فيمن يقول فى الواحد يدى وفى العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافا مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه وابه واعلم ان هنوك وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه وفوه وفمه وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر + وفى كلامهم قلت لبواب لدى دارها + تيذن فانى حمها وجارها * وفى الحديث الا حمها الموت وقولهم ولصيح ظمآن وفى البحر فمه وفى فمى ماء وهل ينطق من فى فمه ماء واصل فم فوه لحذف الهاء حذفا غير قياسى كما حذف حروف العلة لمشابهتها فى خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى الاصل ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل الاسماء مقصورة فيقول اباه فى الاحوال الثلث كما تقول عصاه

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابي
حنيفة رضي الله عنه لا قود ولو رماه بابا قبيس اراد هذا
بتر ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حروف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما
لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة ووضعه
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو شعر صبحنا
الخزرجية مرهفات * اباد ذوي ارومتها ذووها * شاذ
والثاني المثنى والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما خصت المثنى بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك
واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

الجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاعطى
الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتي الرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل
منها على غيره فتجعل علامة للرفع والالف لما كانت بمنزلتها في
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة النصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها طلبا لما وقع لك من
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب لا الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى لما جعلوا
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا اليا علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسر ما قبلها في الجمع وفتح في التثنية فرقا بينهما واو
اوليا التثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحمل على الجر دون الرفع
وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المختصين
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التناسب

ماليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما فى ان كل واحد فضلة

فى الكلام يرد بعد تمامه بخلاف الرفع واشتراكهما فى معنى المفعولية نحو

ضربت زيدا ومررت بزيد وفى الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان

الجر اقرب منه الى الرفع فى المخرج فالحمل عليه اولى من ذلك لان النصب

من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم اختلف

فى هذه الحروف هل هى حروف الاعراب ام دلائل الاعراب

والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف

بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء

فى زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد ولما الحق فيهما النون

عوض من الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد فان قلت اذا كان الالف فى زيدان

بمنزلة الدال المرفوع من زيد فما الحاجة الى زيادة النون بدلا من الحركة

قلنا ليس معنى قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال مع حركته الضمة بل

بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية هذا الحرف ودليل على اختصاص الحركة بها دون

الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة وسعلى ان الحركة تتبع الاعراب وانما تختص الجمع

بينهما فانقلت اليت الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
بينهما ثمه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبنى والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر
لان حركة الساكن لا يكون الا بنائية بخلاف ترابطها ما هو العدل
الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجد نائبا لا تدخل
النوعين من المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة وو
اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة

اما المتوال الاحناكس واما الخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر يحمل اعرابه كاعراب المثنى بوجه
احدهما قول المتقدمين جواز كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة
عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع
الاحوال على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى
للزومه الاضافة كلزومهما ما بعد خلاف عليه من الاسماء فقلبت
الفه ياء مع المضمر دون المظهر فتقول ان كلا اخويك في الاحوال
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لا لية وعليه في الرفع يحمل كلا
عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران الى ما بعد خلاف عليه
وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ
به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في فائدته
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا
تاما فصار كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني
فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر يستقل

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احوان ينصبوا علامة
يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل
هذا الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في اوسطها
كسيد وميت وذيل وغيب ونحو ذلك اذ لم يوجد الامتزاج
في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة
ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني ما
ذكره المتاخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى
فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة
الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما
تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر
فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا
معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما
ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا وقوله
ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان كلا ليس حكمه حكم العصا

حظا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن
الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو
تكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء
وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب والجر تكتب
بالياء نضربها تعرف الى الياء في حالتين لصيرورتها معربة بالياء في
الحالتين والف عصا تكتب في جميع الاحوال بالالف قوله
ويستوى النصب والجر في خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع
واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا
للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر فان لم
تقم فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه
الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان
تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التناسب
والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فتجئ من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان علم ان النون
في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها
لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل الضمائر حروف
الاعراب لانها في الحقيقة من نفس الفعل فلم يمكن زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا يشبهها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستأثرت
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا
النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا
ولن يفعلا وكذلك النون في تر انهم اجروا احرف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين بين ما المناسبة حاصلة وا

ان الحركات لا تتقوم بها كما لا تتقوم بنفسها فحذفت للجزم
الحركة لتقبل لم تغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مطرد
في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
والاسماء على ضربين الى لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو
الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا
بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله نون المعرب على ضربين منصرف
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين لم يمكن زيادتها
في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد المثنية والجمع فزادوا ما
يناسبهما وضع التنوين له صير المنصرف تعويضا لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين

اعلم ان احدا ممن جنى النحو بين ان غير المنصرف لما شابه الفعل وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمشابهة التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف واللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا اثروا مع الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء
وما لا ينصرف ليس مبني بفتحة ان يقال وكان في موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب
ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالعلامة
على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه
في رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه
هو حركة قامت مقام اختها [illegible] لعلة او ذلك [illegible] لم يكن فيها دلالة
على المعنى الذي لاجله سميت نصبا فقيل كان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح
[illegible] اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفتوحا قوله والاسباب المانعة من الصرف
انما منع الاسم من الصرف لهذه الاسباب لانه قد شابهها [illegible] الفعل [illegible] الاسم [illegible]
او مشتق للصلة على [illegible] من بعد وكلوا من هذه الاسباب [illegible] على [illegible]

اذ العلمية فرع التنكير والتانيث فرع التذكير لتوقفه على امر الى

مجرد عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة تحقيقا مقدمة على

رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة

الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على

فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة

ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان

لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم و

كذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد المفرد واما الالف والنون

المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث

الحاقهما على ما ستعرفه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان

من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف واما منع الصرف

لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا

الاسم قد دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع

الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الاصل

والفرع فلم يترجح

بالسبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل فيجذبه الاصل
لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع
سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف
عنه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسماً خمسة
حالة التنكير اما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لا
السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف ما افعل صفة فللوصف
ووزن الفعل الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما
فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين
لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
هنا زائدتان زيدتا معاً كما ان الالفين كذلك ثمه وان
مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء و
تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا
يجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة وهذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

نحو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين من
حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التا فان سمي به لامتنع
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التا
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل في الله
اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين و
ثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه
حيث كانت عارضية فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال
بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه الوصف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضية واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فلا تؤثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال

وانما تقول رجال ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلث لم يستعمل

الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومعه لم

يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسا اربع اربع غير

منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت

عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحرى ان

واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو

الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسما واما ثلث فانه اسم مفرد

قد لزمت له الوصفية فيمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل

قد تكرر فيهما بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية

الى الوصفية والمحقق انكر العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق

بين ثلث وثلثة وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة

او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان

الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في

طلحة وبنا الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام ضم اليه اول الكلمة موضوعة

مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه
فان قلت اليست التاء في طلحة لازمة ايضا فما بالها لم تنزل منزلة
سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية
واللام في حبلى وبشرى عند وضعهما فالالف فيهما كالحرف
من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي
في الاصل كما في سكرى يعني الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل الهمزة
منقلبة عن الالف لم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى
فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها
ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ايضا ولو كانت الياء الثانية
منقلبة عن همزة اصلية كما كانت الياء الثانية في نحو خطية لوجب
ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو صحارى على مثل صحارع
كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير فان قلت
اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى
ليس في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون للمضارعتهما لالفي التانيث قلنا انه اعراض
عن هذين الالفين بالفي التانيث تذهبا انهما مذهب العمرين
للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وا
الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب يصلح ان
يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن
به معنى هو كالتكرار له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على
زنة واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب
اساور واناعيم وسائر الجمع التي ليس على زنة واحد مبني
عليهما والى هذا اشار المصنف رحمه الله عليه حيث قال نحو
اناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما
جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساورة ونعم وانعام و
اناعيم تحصل فيهما سببان متكرران ثم حمل عليهما نحو مساجد
ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والاشباع
من الجمع مرة اخرى. قوله وان كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجموع فاشبه الآحاد نحو كراهية وعلانية وزفافية
قوله فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء حذفتها فى الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها فى النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار
فى الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء فى مثل فواعل لانه جمع
بناء مبتدأ وانهم كثيرا ما حذفوا الياء فى المفرد اجتزاء عنها
بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما
كان ذلك جائزا فى المفرد التزم فى الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه الا
التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت
واما فى النصب فلم يحذف فلانك تقول سألت الواد ومررت
بالواد ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادى
لان الياء مستحق الحركة فى حال النصب فيجرى مجرى
الياء فى ضوارب نحو قولك رأيت جوارى كضوارب بخلاف يكون

للتنوين اليه سبيل فقوله وسته حالة التعريف اما الحرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا موثرا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب واما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمي اذا الحقها التعريب في حالة العلمية
كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم
العجمة النكرية فلا يعتد بها ولا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و
ان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما اصله عربي فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها
وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى
نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون واذا نكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما شرط في
نحو احمد ان يجاوزته في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه
واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى بالمختص وبين الغالب

العدل وكذا العدل عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر
وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في
النكرة شئ يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابي الظلامة منه
النوفل الزفر فانه نكرة وليس بمعدول فلو سميت به رجلا
صرفته وعمر اذهب في هذا الباب لانه لو جاء الا في
فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن معرفة فيصير نكرة
وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف
في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان
وان يكون لازما ولا يلزم الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات المؤنثة
ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليهما وما وقع في الكافية من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ وقد وجد في بعض النسخ مكانه سلمة

سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه قوله ولذا
الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثانى معنى
الحرف نحو معد يكرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية التى
فان نكرهما صرفا لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثانى معنى
الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجئ ويجوز فى
نحو معد يكرب ان يضاف الاول الى الثانى ايضا فيجوز فى
الثانى اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم
قبيلة مثلا فيقال معد يكرب او كرب فى الاحوال
الثلث قوله وكل ما لا ينصرف فى المعرفة ينصرف فى النكرة
الا نحو احمر وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمى به للعلمية ووزن
الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وعند
الاخفش ينصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقى على سبب احد واما حجة
سيبويه فهى بانه كان فى اول احواله غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل فلما سمى به زال الوصف فلما نكر عاد الى

اصلها الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن
فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان
في الاصل وصفا والعلمية عارضة ولما ما فيه الف التانيث
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان احق من الصرف
واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلا
فعلى فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي
فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد
نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش
كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة
بالاعجمي بمنزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيكون مشابهته قائما مقام السببين

فاذا كان الامر كذلك فعبان لا ينصرف عند التنكير على

ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة

الاعجمي سببا والتعريف سببا فعبان ينصرف على مذهب ابي

الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما

عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز

فيه الصرف وتركه نحو هند و علة ذلك قد اجتمع فيها التعريف والتانيث

لو قد اجتمع فيها العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت معا

السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها

لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل صرفها

قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا

اما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجز فيه الا منع الصرف

لان الخفة قاومت واحد الاسباب بقي اثنان وذلك نحو ماه وجور

فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فان قلت لعل السكون قاوم العلمية

بقي العجمة والتانيث ولا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة بعد

لا السبب واعتبارهما فبقيت العجمة والتانيث بالعلمية لا باثرها اما الولد النكرة

الرباعي نحو قدم اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على ان الحركة تجري مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
حُبلى حُبلِيّ وحُبلويّ بالحذف والقلب ولم يجوّزوا في نحو جمزى الا
الحذف لوقوع الالف خامسة لانهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجري نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرف نحو اسم امرأة وان سميت به رجلا صرف
للحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم
يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تأنيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التأنيث لهذا لم يظهر التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انه يظهر في التصغير قديمة
وعُنيّق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التاء لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امرأة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى لمؤنث قبل

الایری ان کتابا اسم رجل منصرف حیث لم یکن اسم مؤنث
قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه منع الصرف
اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن الثلاثة بدرجتين قوله وحجة
فيه مذ صبا بها اعلم ان فعال في كلامهم على عشرة انحاء فالاول
التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
عن اجتماع الساكنين وفعال هذا مؤنث بدليل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر الامام عبد القاهر
رحمه الله ان نزال عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه يدل على معنى انزل
ثلاث مرات الفعل والياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة
كذا دالة على قصد تكرير الفعل جمعه ثلاث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون فان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني

ونظيره القبا والمعنى ابق الى قال فلما عدل عن انزلى استعمل
فى الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدل بهما عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من المحمدة وهو ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وبنى فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهى
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتى فى معنى الامر حيث شاركتها
فى الصيغة فجعلوها مشاركة لها فى الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهى التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل واذا نكر يصرف لزوال العلمية والتانيث المؤنث
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التى عليها استعمال الفصحاء
هى الاولى وعليها البيت اى الشعر اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو للجيم بن صعب فى امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التى تختص بنداء المؤنث

نحو يا لكاع و يا خباث وهي المبنية على الكسر لمشاكلته فعال في
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا لضرورة منه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي + الى بيت قعيدته لكاع +
يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع
علما لامراة لئيمة تعدل عنها هكذا قال الامام عبد القاهر و
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو
خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا
اختص بالنداء في حال السعة قوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
او دخول اللام على قول من يقول ان المقتضي للمنع في هذا الباب
هو التنوين ومنع الجر تبعا للتنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه اصلا لم يقدر
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين اذا لم يتصور
لخروجه عن حيز الوجوب لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور تبع بناء على قول من يقول ان الجر

يجري اعرابه مجرى اعراب في تعريته من الجر في كل حال والو

الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف

خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما

أخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم

لا يقال ان حرف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان تعاقبهما

الجر والتنوين لان الاضافة واللام انما تغيير الاسم من جهة الجر

لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف الجر فانهما لا يحدثان

في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان

هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك

بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة في جملة الفعل من

جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف

اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض

اعلم ان الاصل في كل اسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني

الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة بينه وبين ما

لا تمكن له اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة

الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المصنف للمبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او
اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المبني المفرد للنفي
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبه الحرف وكذا
الصدر من المركب لشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل منذ
الاشارة ليس مبني بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشابه
الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني اللازم فكاين متى كيف وانما
بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد وفي غيرها
المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى فانه
اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد و
اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى
حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجاز لغة قوله او ما اشبهه كالذى والتى شبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا تستقل بالفائدة وانما تبنى اين وكيف على الحركة واصل
فى المبنا السكون للهرب من التقاء الساكنين اختير الفتحة لخفتها
قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه يؤدى الى احد الامرين اما انقلاب اليا الفا
او واوا فى حال النصب والرفع واما خروج اليا عن المدة
وكلاهما خلاف الاصل فبنى على الكسر ابقاء على المدة واليا
واما المنادى المفرد المعرفة فانما يبنى لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبنى فبنى ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجهت بالخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض البنا فرقا
بين ما يكون البنا فيه عارض وبين ما يكون هو غريق فى البنا
وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى
منكرا نحو يا احمد ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المجرد وعنه اليا احترازا بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علامة التمكن لا
يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا
من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح
لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف
اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص
ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني
لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة
فيه والاضافة معنى من الحرف واذا اظهر المضاف اليه نحو من قبل صلي
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن معناها وانما على الحركة و

الحركات وقيل بنى على الضم لان النصب والجر قد يدخلانه حالة الاضافة

نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايضا للمخالفة بين الحركة

الاعرابية والبنائية فيه والمبنى اللازم من الافعال الماضى والامر

بغير اللام قد سبق فى صدر الكتاب ان الماضى والامر بغير اللام

لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد

استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بنى منه بنى [illegible] ومع

لحوقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بنى لشبهها بالماضى نحو فعلن

عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء

كما صحح اخو القود تنبيها على ان اصل باب بواب وانما بنى عند لحوق

نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة

نحو يفعلنك فبنى على الفتح كما بنى هو فقوله واعلم ان هذه الكلمات

منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلثة تنقسم بحسب القسمة

العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهو الفعل

المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولة فيها وهى

والحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا ما تضمن منها معنى حرف

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمه الله
عليه وظن انه غير واقع متمسكا بانه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون
عاملا او لا العامل فيه ما الفعل المضارع والا شبهه فان كل مضارع
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
نقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول فيه كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غرّ
المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرًّا وقاطبةً فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة معنى ان غيراى اى الاسماء المتضمنة

لمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحروف
من كضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن بان تضمن معنى
الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنو
ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره
في المعنى وهو جزء وبعض على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملون الشيء على نظيره قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه
كالفاعلية او ما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجريها والاضافة
ونحوها وعند ذلك معان معقولة فيستدعي نصب علامة يستدل بها عليها
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها
وسموا تلك المعاني مقتضيات الاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب

الحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء بحا تقدم ذكره يستدعي اجراء حكم الاسم عليه ولا
حيث وجده او فرحظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه
موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم نصب حيث وجده اي الرفع
موقعه لكن معه ما يجعله نقيض الاسم وما اشبهه حيث كان النصب
اضعف وجوه اعراب الاسم جرمي حيث وجده قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجوه ما منعه من نقيض الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم
مفقودا في الاسم وهو تلك المضارعة للاسم مقتضية للاعراب وا
الذي هو به او فرحظا من المضارعة او وقوعه موقع الاسم عامل رفعه
والحرف الذي هو معه نقيض الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل
النصب والحرف الذي حرمه عن نقيض الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم
اذا عرفت هذا عرفت قوله والعامل عند هم ما اذكون اخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل سبب للمعنى المقتضي لكون
اخر الكلمة على وجه مخصوص فـقـولـه والـعـامـل
هذا باب هذا غني عن الشرح قوله

ومهما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت عليته اي علة تاثيره نزيد لك ايضاحا

اذا رايت العلام في غلام زيد يوثر في الثاني فيجره وعرفت

علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعريف هذا الحكم الى كل

ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت

عليته اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني و

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جار مجرى الشاذ

النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان مطرد بمثابة

الكلي وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله اذ

الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد

تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم

انما يعمل بعد تقويته به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع

والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع و النصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا تقتضي شيئا سوى

ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على

الرفع فعلى ما مر ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية

في اقتضاء الفاعل والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد

سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل

لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى شيء لشيء في زمان معين فالاسناد

كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن يقتضي للاسناد لابد ان ينتقل منه

الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية

فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو

الفاعل اذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل

لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان

الفاعل عند النحويين اسم اسند اليه الفعل مقدما عليه لم يشترك

احد شيئا بلا آلة قولهم ظالم الحجر وما زيد فاذا كان شرطه الاسناد

الى الاحد افليس لك ان تسند مرتين قولهم ضرب الرجلان

ليس نقضا لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة

بفعل واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو فان لم يكن مظهرا فنهم واعلم

ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب

الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل وهو متصل وهو اما بارز كضربا

ضربوا وضربن وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمغيبي في ضرب او غير

لازم كالمغيبي في زيد ضرب ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول

به من غير وساطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد

كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان

يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا

وسيجي شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار فيهما على احد المفعولين

نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته

وان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل ذلك لافادته نوعا من المبالغة

والتوكيد اي انا بانه معطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار

على احد المفعولين نحو علمت زيدا ومنطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء

بصفته فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقد عليه حديثك

واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره

يسمع حكاية يخلها صادقا وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان

منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا

فاصلا وهذا احاله الاخفش اظننت واحسبت واريت وعلمت واخلت قد تضمن خبر
وخبر وحدث ونبا وانبا معنى اعلم فعدى تعديته

الفاعل اذا بني له الفعل فيرتفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطي زيد
درهما اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة ابتنا المفعول في
الماضي ان يضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
والامر الاول في الكل بالمجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب
استكرم فان اول المتحرك صريحا اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج
وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الكل المجرد والمزيد
فيه والامر الاول في الكل بالمجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويكرم
ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب ويختص هذا الاسم عنى اسم ما لم يسم
فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه مفعول معنى نحو ضرب زيد
للخبر قوله ويجوز الاسناد الى المفعول اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين كما
سابقه نحو اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل
المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي اخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا
الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان
المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز
ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن من الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا
لانه لا يلتبس لان القيام هو المظنون دون الزيدية ولو يجز ظن اخوك

زيد اى ظننت زيدا الخ للالتباس فى له ومنصوب الفعل على ضربين احدهما ان
نصب به سمى المنصوب بالخاصة ببعض الافعال وهو المتعدى الى ان تقول
ضربت زيدا وبلغت المهوى لا نحو ذهبت زيدا واما سمى مفعولا به لانه قد
به ذلك الفعل وكذا التميز فانه ايضا من المنصوب بالخاصة لانه
الابهام فلا يجئ الا فيما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه
طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا
والتميز بامتياز عن اصله اذ الاصل فى طاب زيد نفسا طابت نفسه كذا
تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من
سلوك طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا اى شيب راسى وقد فصح هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التى هى ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس ايقاع التشبيه
تميز عنه ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسى
واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا والفرق
ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف الاعتبار
وكذا الحكم للمنصوب فان المنصوب بالخاصة الافعال التامة وما يجرى مجراها فالفعل

وجعل الخبر قسما من معمول الحرف الناسخ وحاصله ما قلنا انه جعل
قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من الفعل
القيد فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعاشر اعلم ان المصدر من المنصوبات
مطلقا ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب المصدر او ما
في معناه نحو ذهب ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل
دلالة عليه فالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون
مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروبا من الضرب من الشديد وغيره
وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت
ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم
ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب مصدره او غير
ما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او
غير مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن
مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه في الاشتقاق
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم
مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده وليس بمصدر

ساط نسق بل لسل قوطهم ضربته سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا

لانثنى وجمع ذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا

لما انه ضرب بخصوص من الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه

لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس في سطته ضربا مبلغا

الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضرب

لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب به اسما تعين ماذكرتم

وايضا ما ذكرتم منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل

على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله

والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا

لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها

وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيهما ثم ان حكم الزمان

كله مبهمة ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها وهو

وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء

كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة واماما واما

المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في نحو صليت

التغلب معدود من الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف

الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ظروف المكان لان الفعل

يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع

ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان

فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة

زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه

بنفسه لانه اشبه الزمان من جهتين احدهما انه مبهم غير محصور مثله

فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض

كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله

تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على

كل زمان مستقبل والثاني ان هذا الظرف لا يستقر على وجه

لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا

والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك

به مسلكه في الانتصاب وعند هو لصاحب الظرف والمكان وقد للزمان عند

النحاة وفيه ثلاث لغات عند وعند وعند ولا يستعمل ظرفا الا قليلا عند سيبويه ويدخل عليه من

وحين ما وقول العلامة خرجت وذهبت الى عنده خطا وكذلك
امام وخلف تك تقول امامك خير من رأيك فالحاصل ان
الظروف بعضها يلزمه الظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى
من ظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما
وظرفا نحو الجهات الست من الخلف والقدام والفوق ونحوها من الزمان قوله ووسط
الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون
وبين وسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وما يكون
اسما حتى لو قلت ضربته وسط راسه اى جانب [illegible]
ولو قلت ضربت وسط راسه اى ضربت جميع راسه لانه الجرم والوسط
ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين في
وسط الدار بالتحريك وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالتسكون
وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما تسكن فيه وليس
بالوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار مكان
محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا
حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به

ونصب في خلقت الله بمنزلة بنيت الدار وقد ذهبوا في قوله بأن مصدر

يعني على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة . بمعنى قعد

جلوساً لان مقابله لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة

على الفعل ما فعله من المنصوبات العامة لان الافعال في نفسه

الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المعلل

ومقارناً له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن

ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيداً امس لان المفعول له

انما ينتصب لانه في ضمن الفعل لانه قبله المعنى على وجه من الوجوه ولن

ينتصب على الصفة الا بعد هذه الشرائط وفقدت فقد خرج عن

الصفة لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله

واذا كان فعلاً لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل غيرك لا يدخل

في فعلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس يتصور

دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الا بنصب العين اقتضاء الفعل

اياه فهو ونحو في الشرح المراد من المنادى بنوعيه وان المفعول له كما ينصبه

المتعدي بنفسه المتعدي وان المفعول له ليس الا بواسطة الفعل المذكور كما هو

لبعضهم بل يكفي كونه عند الله سواء كان غرضا او غير غرض ولا لما

جاز خرجت عامة النهار لان العامة لا يكون غرضا فان المفعول

له عبارة عن شيء يحصل معرفة خلافا لابن السراج فيها المفعول معه هو

بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى

الماء والخشبة وتعديه من المنصوبات العامة

انما تستقيم على مذهب الاخفش لان الباب

قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع

ملفقا عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو

فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها

من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في

الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل

والاخفش على ان انتصاب ما بعد الواو انتصا

ب مع نحو خرجت معه فعدل زيد فاقول له

بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في

قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف

الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا
لا يتحمل فيه الاعراب
اعربوا ما بعدها اعرابه
مع لما وضعوا الا موضع غير اعربوا
ما بعده اعرابه
قال
والحال
من المنصوبات
العامة الحال وهي بيان هيئة الفاعل
او المفعول به حقيقة الحال هي الهيئة
التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل
له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد
راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام هيئة وقوع

عليه من هنا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل و المفعول به ثم انه انما يكون
او مفعولا به لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او شبهه
مع الصفة العاملة عمل الفعل او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل
ما شابهه كقائما في الحال منها ليس فاعلا لفظا الا انه فاعل
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا
مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد واشير اليه قائما
من معنى التنبيه و تقرأ من معنى الاشارة و انما قال هي جواب
لانه موضوع السوال عن الحال فالحري ان يكون الحال مفعولا
في جوابه قوله و حقها ان تكون نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون
معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما لو تطابقا تعريفا وتنكيرا لا شبهنا ان
يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال
بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه
نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل فاجري
مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيرها
قوله واذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها

اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كا
النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالا
او مقصودا بها [illegible] وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قوله
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد
تخوفا يوم الوغى الحمام • وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اريد
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني زيد راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القبح تسامحا وتساهلا في
القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال [illegible]

من صاحبها معرفة واما عند الاخفش فلما كان ذو الحال

ظلا بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا منه وحسن

او يجب لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بتقديم فالحاصل ان تقدم

الحال على ذي الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا فاللازم نحو

جاءني راكبا رجل والجائز كما في قوله جاءني راكبا زيد

وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا

نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا

عند ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة

من توابع واحسن حال التوابع ان يقع بعد المتبوع

والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع

له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك

والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس

عن الشرك وارتكاب الكبائر وذي صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما
ارسلناك الا رسالة كافة للناس اى عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث
هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل
من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و
احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق
لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله
عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها
لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة
من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول
لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند
المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل
بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة
بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
لا الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
كما هو مستحقه في الاصل جعل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
يضرب ولكن بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيدا عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب ولم
تدخل على الافعال في العمل فلما لم تؤخذ الماضي اعراب من الاسم لم يعط للاسم
عمله اذا كان بمعناه وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واصحابنا ذكروا باسط انه ماضيا الظاهر لانه على الحال
بدليل انك اذا وقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح ذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما لذات من فعل الفعل
عمل الفعل للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل عمل

المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكر من اشتراط
احد الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون
غلامه مرتفع بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في
التقدير جار على يضرب لان اصله مُضرَب ثم فتح الميم كيلا
يلتبس بمفعول الافعال فصار مضربا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مَضرُبا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو واما مُفعَل من ذلك
لرفضهم بناء مَفعُل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مُكرَم ومُعطى فجار
على يفعل لفظا ومعنى [illegible] زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما
يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات دون مرتبة اسماء الفاعلين
ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في
فقيل مررت برجل حسن وجهه كريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه
بالصفة كما ترفع بالفعل واما قال نحو زيد كريم اباؤه بالجحود [illegible]
ليكون ارتفاعها بالفاعلية على سبيل القطع اذ لو احتمل مع الفاعلية للاخوزين [illegible]

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المبتدأ لقيل كريمون

اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف

عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم

قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني

الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في

الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في

اسم الفاعل وهذا الفعل موجود قبل زمانك لا يقدح في كونه

حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم النحو تام العلم

فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه

تريد الحال والقيام قد كان معك قبل حالك بزمان ويدل

على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس

قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال

محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو

كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان

هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا

زيد حسن مررت به سيحسن كان حسناً ثم انقطع قوله المصدر هو
الذي يشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي المصدر مصدراً
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل مشتق منه
ان المصدر اسم يستقل بنفسه يستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يصاغ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه والفرع لا بد ان يكون فيه الاصل والزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته
قام قياماً وقاوم قواماً فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقاً وكون المصدر
متعلقاً ان دل فانما يدل على اصالته في التصريف والاعلال فيه كما لا كلام في انه
الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منوناً
نحو عجبت من ضرب زيد عمراً وكل فعل له مرفوع نحو فكان للمصدر ذلك اما
قال فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه ومبتدأ كما تقول من ان ضرب
زيد عمراً الا ان الفعل للمصدر بان بمنزلة المصدر في كونها

نحو اعجبنى ان يخرج زيد او خبر ان يخرج زيد والمعنى خبر ان يخرج زيد
وان يخرج خبر لفظا كان بمنزلته فى الاعراب فى هذا المعنى
كان المصدر ايضا بمنزلته فى العمل وفى امتناع تقديم ما
يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبنى زيدا ضربك به كما لا تقول زيدا
ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدى
المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو
دق القصار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثانى
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اى
من ان ضرب زيد عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان
ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا
يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما في الفاعل لما المعين
الاسم المضاف فيضاف واحد وهو ان يضاف الى الفاعل اعجبنى ان
فان قلت انه المضاف يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا
على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
التسع فيه فيجرى مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة التعدي و
كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله فلم يعجل عن العدو
مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكر المصنف لعلته وندرته
ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام
مصدر منون يتيما منصوب به وفاعله محذوف وهو حذف للعلم به ولم
لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يحتمل الضمير فيما
يدل على ذلك انك تقول اعجبنى من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل لا بد له من خبر وهو جار
الخبر اقتضاءه ما اسند اليه فاذا اقل رخوه عن المسند اليه بخلاف المصدر فانه

والاسماء كلها لا يليق بها ان يكون مسندا الى شيء وما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
مضاف الى المفعول لانه قائم مقام الفاعل وذكر المفعول محذوف ومن
قرأ فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل ومن قرأ به
وجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية
متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل
انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر فيهما لانه في
معنى حرف الجر فهو مشبه بذلك في العمل قوله والاضافة على ضربين واعلم
ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص
فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك لان قرار المعنى على قرة اللفظ فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون معرفة اللفظ على

مرتبة المعرف اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما
عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض
الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
قال في الغالب احترازا من نحو هو ثابت الغدر و قتيل الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغدر و قتيل في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيف تبين النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف والتي بمعنى من يجوز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون في غلام زيد ان غلام لزيد ايضا
بمعنى الجر لان اللام معلقة كيف المضاف اليه بين المضاف منزلة التنوين
فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه فلو كان اللام مقدرا هنا حتى يكون حرفا لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سواء كان وهو ان المضاف اليه فانه فيه معنى حرف الجر ولفظها محذ
حذف فاجرهما من ان تكون في حكم المذكور او في اعداد المضمر اذ كان
لكن ألف هؤلاء بين لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبنى ثم
ضعفه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز حيث ان لو الآخر
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر الجرجاني ان
في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل علة الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة العمل حتى يساويهما في الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واذا ان يراد
السؤال للمضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوي على العمل لان تضمن غيره للحرف يكون حاملا للعلة ولان المعنى
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين ومتى لما كان
معناهما يشتمل على معنى الشرط ثبت وتضمنهما اياه على تقرير فالمتضمن
هذا التعبير هنا هو المضاف دون المضاف اليه العامل للمضاف وجب ان يكون المتضمن

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا معنى الحرف لكان ان يبنى لا
نفسه وذلك محال فما يدل على ذلك قول الشيخ ولم يتم لنا هذا
الا بان يعطى الاسم حكمه فيجعل مثله فى كونه علة يجب بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذى اعطيناه حكمه وجعلناه مثله كو
يجب بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو
الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لا
على ما ذكرتم انا نقول فعلى ما ذكرتم كان المضاف متضمنا لمعنى الحرف
بنى والجواب ان الاضافة تمنع البناء فى الاعم والاغلب لان البناء انما يكون
لمناسبة للحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم فلا تكون فى الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف
من المنادى والمنفى بلا التى لنفى الجنس مع ان العلة التى اوجبت البناء
فى مفردهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف
ومطالبته التنوين ينزل منه منزلة التنوين التى علامة التمكن والاسم
لا يبنى مع التنوين فكذا ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية
التى لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا فى اللفظ وكما هو فى الاضافة

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيدا الان او غدا ويدل على ان هذه

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاء زيد ضارب

عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه

التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير الوجه

الى حسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع

به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع

اضيفت الصفة اليه يدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها

في هند حائل وشاحها وتانيثها في هند حائلة الوشاح قوله

والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين

التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين

فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على اخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية

من تجريد المضاف من التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد

لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي منها التعريف او التخصيص

قوله ونقول في اللفظية لحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل
حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست محضة فاذا
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت
الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا التعريف الى [illegible] لا يقال
الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان
في الواحد انما هو لسقوط التنوين والتنوين يسقط مع اللام فقد
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين ان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضفت افدت التخفيف من وجهين هما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان
الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لانا نقول ان اللام
لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضارب زيد انما جاز
هذا لان ههنا نونا تسقطه ويعاقبه المضاف اليه فيكون في
فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد جاز الضارب

مع أنك لا تفيد فيه خفة لفظية لأنه ليشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر
إذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فأجيز فيه
الجر تشبيها به كما أجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل وفلا
الضارب زيد إذ لا تفيد الإضافة خفة لفظية كما أفادتها في المثنى
والمضاف إليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه ولما جوز الضاربك
والضاربي والضاربه فما تقول فيه من التخفيف باستتار الضمير المتصل
من المنفصل إذ الأصل الضارب إياك وإياي وإياه فلما أضيف حصل
التخفيف جدا وإنما لم يجز أن يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في
الفعل مثل ضربك لأنهم لما رفضوا فيما يوجب فيه التنوين أو النون المعاقبة
مجراهما وبين الضمير المتصل نحو ضاربني ضاربا وضاربون كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجب فيه تبعا له إجراء
للباب على وتيرة الاطراد فإذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون
إلا ضمير المجرور هذا ما اختاره ابن الحاجب وقال الإمام عبد القاهر
إنه ضمير منصوب بمنزلته في تضربني قوله والاسم التام ينصب
التام التمييز لأنه لإبهامه يقتضي ما يبينه ويرفع الإبهام عنه إنما

الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من
اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان اقول لك راقود خلا
قد تم اى امتنع من الاضافة فيه من التنوين ومبهم يحتمل الاجناس
المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين
كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما يحتملان
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو يحتمل
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا لي ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير منع من جر درهم
فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون ابدا وقد يكون زائلا
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا
خل وفي منوين سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرين درهما عشرو درهم لاغير ولم يفرد موضوع

المضاعف عشرة ولم يجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلاثة عشر او يقع ثلثون على ثلاثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلاثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشر علمنا انه اسم موضوع
مع الواو والنون لهذا المعنى المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو
والنون يمتنع ان يوصل بدون النون فلهذا قيل انه لا يمكن
الاضافة لانك لا تقول في ملوه عسلا ملوه عسل لانه مضاف
الى المضمر ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع اضافة الملوء
قولك ملوه عسلا فان قلت ان الموضع محل لا يتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه

بكف فلذا لذلك المملوء لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى الشيء المخصوص
كالماء والى ما هو موزون ومعدود كالزيت وغيره فاذا ايراده في تمثيل
اولى منه وفي تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة بنقصانه
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى
لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدل على هذا انك اذا اخذت بالكف صحونا غير مضاف
اليه لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التمييز البتة و
انهم شبهوا موضع كف سحابا بنصب زيد عمرا في ان يكون العامل للمضاف
المشبه لا للمضاف وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا هنا قد انتصب من
وجهين احدهما تشبيه التنوين التام بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه
اراد بالعامل في التمييز هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
ايضا فقد يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول
العقل لا اجماع منهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملا على معمول
واحد لعمل الاتفاق منهم لو اتسما لا غيرا الا انهم اختلفوا في العمل بيان
للثاني هنا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد

الشيخ هو الناصب للتمييز من جعل العامل هنا هو الاسم المنون

لان الشيخ كما جوز هٰهنا النصب من وجهين جعل المصنف الاعرب

عاملا على ما هو المذهب الصحيح وان المقتضيين اذا ازدحما على

واحد فالعمل لاقربهما وجدا الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل

فيما ذكرناه قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال

ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة

والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه

التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف

ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير لما فيه التنوين ونون التثنية

ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما

سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما

عندك من العسل بملاء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف

لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين

ولم تقسه لبنى قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد

كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وهذا

فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفارد وقد يذكر
ويراد به مايقابل المضاف وقد يذكر ويراد به مايقابل المثنى
والمجموع والمراد منه هٰهنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة
الجملة اذ التقريب هذا فاعلم ان المميز رفع الابهام ثم ان الابهام
اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز الاول يسمى تميز
الجملة ويأتي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام هٰهنا في
اسناد الطيب الى زيد لان الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد
والمميز الثاني يسمى تميزا عن المفرد ويأتي بعد تمام الاسم نحو عندي
راقود خلا فالابهام هٰهنا في الراقود لا غير فارتفع بقوله

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء
لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها
الاطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على
الاسماء لاصالتها في العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهتها الافعال

او الحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس ام غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذا الحرف او الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار فسبعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان جوهرها يختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لا يفيد ان الاموال مبلغ

اه كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة مبدأ خروجك
لا انها او الاموال افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم
في قولك خرجت من بصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها
لا بعضها ان يكون للتبعيض ونحو خارج قد يكون للبيان في نحو
من الله راحم لان العزة قد تكون من الله لهم وغيرها فلما قيل من الله ارادهم
بين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد خلافا لحال
الزيادة على قياس من جعلها على المرفوع وحرف الجر موضوعة لمعنى
حيث وصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا من هذه مع انها زائدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه لم يجئ الى القصر ولهذا قالوا
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد عربية محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى
والمراد اذا اقترنت بمجرور وهو منكر نفي الاستغراق البتة النكرة

نعم اذ لا تقول ما جاءني رجل بل اثنان او اما و ما جاءني من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا له اذ صحة قو
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرفت
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف فى الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من فى النفى وما جرى مجراها
مستمرة ولا تزاد فى الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية
فى المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى فى معناها الا انهما تفارقها من وجوه وهى ان
مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهى السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى

فانه الصبح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى يجب ان

اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل

المعدى بها [illegible] ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي

غايته عليه لما ذكر [illegible] منفصلة ولا يجب ان يكون مجرورها

كذلك [illegible] جاز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى [illegible] او ثلثها

[illegible] وهذا انما يكون في [illegible] ولا يجوز

ان يكون الا كل [illegible] فلو جاز ذلك لجاز دخولها على

ليس باخر جزء من الشيء وما يلاقيه [illegible] وهذا المجرور على ما مر ان الى تدخل

على المظهر والمضمر جميعا على الى يدل واليه بخلاف حتى لا تدخل الا على المظهر

فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزمها الجر بل تستعمل عاطفة وصبت [illegible] ما

بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاء في القوم حتى زيد فكذلك

والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في لزوم مجانسة ما بعدها

لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا

يتصور ان يكون احد طرفي الشيء من غيره وهذا قالوا انها انما تلي

[illegible] ومات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج [illegible]

اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وظرف له وان اخذ من اعلاه فادناه
غاية وظرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند
خارجة او حتى خرجت هند وحتى جاء في مثله بجملة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع
على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى اسها مأكول وفي
في للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في
الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء ونحو مررت [illegible]
منه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم حقيقتها الصاق
القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة
الاستعمال وربما للاختصاص رفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت
بالله لجاز ان تكون الجملة اخبارية وقيل وقعوا موقعه الواو وبعد حذف
الفعل لذلك نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسم والله وابدلت عنها التاء
[illegible] في المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان فنزلت [illegible]

الواو نحو تالله لاكيدن اصنامكم وابدال التاء من الواو كثير في كلام

نحو تراث وتخمة واصلها وجاه ووراث ووخمة ثم ان

الباء ... تماما في افادة معنى القسم تنبيها على اختصاصها بجواز

الفعل معها وبين نحو ... اقسم بالله وبه لاعبد

وبالمحلف على الحال على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني

للمجاز ليس بصريح في الحقيقة والواو لكونها فرعا عن الباء لم تأت

الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عنها ولم تدخل الا على اسم

الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فانها

التعدية في وجهها الآخر قلنا نعم انها في سائر الاوجه قد اتت

مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سوى ذلك لهذا عد المصنف

للتعدية قسما مفردا او تكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم واجزاته وصلة

للفعل بكمله اياه او المصاحبة نحو خرجت عليه بثياب السفر اي معها

والفرق بين الباء ومع ان مع للمصاحبة ابتداء والباء لا تستدل منهما فقد

في النصوص نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم على احد التأويلين في المرء عفو كفى

بالله ... للتبعيض في النصوص اقتبس منها في المرء كما سبق من الله

وقال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به
ملابسة له اجري مجرى الملوك وانكان الفرس مما لا يملك له وعلى
هذا جاء نيا اخ لزيني وابن لي وقوم زيد وخورد في نحو قولهم واما رب فهي للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل رأيته وانت تريد ان تعلم ان ذلك قليل وهذا اصله ثم
عليه الاستعمال بمعنى القلة بدليل انهم يستعملونها في ذلك
وعلى ما ترشح الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم
بدارة جلجل وانها تشبه من سائر حروف الجر باشياء منها انها
يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك الا زيد واما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لانها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب ان يصرف القصد الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام منها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة واختصاصها بها

معنى التقليل فيهما ولهذا احكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهنا لانه

يريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا فسر بالنكرة

معنا المجاز في قوله لي مثله رجلا المجاز ان تعق

رجلا كما جاز في امثاله كذا فعلها الذي تسلط

على الاسم يجب حذفه وقال لا ترى ولا يكاد نظهر الا في الشعر

الت... لا الافعال عليه لانك اذا قلت ... يوم كان المعنى رب

رجل ... اولقيته والحالة ان ... حذف كما حذف مع الباء

بسم الله ولا يظهر بن ... السلطة هو اياه على الاسم لانه

مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا ... اياه عليه لزم كون الشئ فاعلا

ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه صفة اذا كان ظاهرا اما

بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا انما يلزم الوصف لتكون

عوضا عن الفعل قيل انما لزم مجرورها ... لتكون عوضا عن الفعل وصلة

انما لزم الوصف لانه اذا ذهب في باب التقليل رجلا قاما منكرا واقل

رجل ... ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم

... لقيته قليل لا نعلم الا ... استقاقه بعد اوكد

ربما يود الذين كفروا راجع الى المعنى المضى لان ما اخبر الله تعالى به
فيما استقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فحكم
رب وقد بقى هنا سوال وجواب لابد من ذكرهما وهو انه يقال
اذا قلت رب رجل كريم ادركته مثلا كان رب رجل صلة
الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى
برب ولم يوصل بحرف جر اتصل بالفعل المتعدى الا وقد
حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك
والجواب انها حرف جر تقع في الكلام على حد من اذا كانت
لاستغراق الجنس نحو ما اتانى من رجل في انها مفيدة فائدة
وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل
قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى اخر
غير التعدى وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب في الكلام لكان
الفعل له قبلها متعد بامعنى اخر غير التعدى وهو التقليل وهذا
التشبيه واضح واما على فهى للاستعلاء وتكون تارة حرفا و
تارة اسما مضافا فالاول نحو خلعت على المعلم وهنا

حرف جر لا يصال الفعل الى الاسم وهذا زيد على السطح

لا يصالها معنى الاستعلاء المقدر فى الاسم قولهم عليه دين نحلو

عن معنى الاستعلاء الضابى ليل قولهم ركبه دين اما الثانى

فنحو . . . عليه اه وهما اسم اعلاه اذ لو

حرفا لما دخله الجار واما عن فهى للبعد المجاوزة وتكون اسما

حرفا وايضا اما الاول فنحو رميت السهم عن القوس وهى يعلن عن ان السهم

تبعيد عنها او جاوزها الى غيرها . اخذت عنه العلم لان

العلم قد تعدى اليك وفيها وزيادة معنى المجاوزة الا

تراها تدل فى رميت عن القوس ان مبدأ الرمى منها قال

عبد القاهر وكل موضع لم يصلح لمعنى التعدية كان

مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقال اديت الدين من يد لان

هذا موضع التعدى فقط واذا كان موضعا لا يجب فيه ان يكون مختصا

للتعدى جاز ان توقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه به عن العيمة

بعدها ومنها وجاز به حملها الى التى وان شئت قلت من عن معنى

. . . وممن عمل من انكا موضع يناسب معنى المجا . . . فيه

ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وانتهى اليه انما تريد ان
فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذي
كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وقوعها صلة للذي ولو كان اسما لما جاز
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا بد له من فاعل فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقال جاءني الذي قائم
اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف جر اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة ... [illegible]

لينونة عندنا مذ الليلة وقد تكونان اسمين مرفوع ما بعدهما او يكونان

بمعنى احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو منذ يوم الجمعة اى

اول الوقت فيه الروية يوم الجمعة وهو بمنزلة من الجارة فى ان

الغرض هى الدلالة على لا تحسن النكرة بعدهما

لو قلت انت عندنا مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك شيئا

لكفت الضرورة كل واحد يعلم انه كان فى وقت ما

والثانى ان يراد بهما جميع المدة نحو مذ يوما كانك قلت امد

ذلك يومان اول وقته واخره يومان الاتيان بالمعرفة وبالعدد

العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على ان

ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعة مثلا والفرق بينه وبين ما

اذا كان المراد منه اول الوقت اخره ان الروية فى هذا الوجه

ملتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل فى جزء منفية فى جميع اجزائه

وفى الوجه الاول المعنى الذى يكون المراد منه اول المدة دون اخرها

كانت الروية قد انقطعت فى يوم الجمعة ويدل على انك اتيته فيه ثم فارقت

والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم

على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما كما رايته اخر
مذ يومان كان مذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رايته و
امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة واما ان يسمع
تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك
مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء الكلام الذي
قبلها لانها تفصيل التحديد في الفعل السابق ذكره اعني ما
رايته ولو نقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان
الماضي واذا قلت مذ يومان تبين فلم يجز دخول العاطف كما
في الشرط والجزاء وغير ذلك واما قال المصنف رحمه الله يجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما
ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في نحو
ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت انتفاء الرؤية مبدا بهذا
المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند
اخره رفعت لو اردت ان مبدأه اول هذه المدة الى وقت الآن

فيه ولكن لا تتقدر الفعل بالمدة ولا تمسه بها الا انك تريد
كان بعد ولم تبلغ غايته حرب فقلت ما رايته مذ يومين يريد
انتفاء الرؤية في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
تثبته بعد بل هو. واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد
انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور على
الاول ومنصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تنصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير منصرف
فاذا دخلت ما على عدا وخلا نصبتا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك ولكن التأمل الصادق
في مواقعهما وموارد استعمالهما يشهد بان التي تقدم ان بها انها تحتمل امرين اما ان
تكون مزيدة او مصدرية معتم القائل بغيرها فانها مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير

بمعنى عدا والمجئ زيدا عدا ووتكلم زيد فهي تدخل الفعل الصناعي او

رباول الحرف انما تنصب بآخره نحو انما ربما وانا اذا دخلت على الفعل دخل

اول نحو ما ضرب وما يضرب هو وهو ما مصدر منبعة على ما ذكر

لنيابة الواو ومعنى مع نحو استوى الماء والخشبة فقد سبق ذكر الاختلاف في عامل

المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم

بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجئ منصوبا الا وقد تقدمه

او معنا فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه

ولهذا لا ينتصب في قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل

للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو

فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما

يجري مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان

تجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل المفعول

فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر

والثالثة الدفع عند التناقض في حروف التثنية ابا والموصيا او الهمزة اعلم

علم ان ... بثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه

والاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد

يستعمل ذكروا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة

وان لم تكن نداء حقيقة . . للمنادى اذا كان مضافا

ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت ارنا

او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت

على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين

ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله

فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال

حذفا لازما سادا ابيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسد ه تعا

بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله

فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك

على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل غائبا الا انه

ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب

هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان الفعل المقدر الحرف

امر الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الآخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته
مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة في حروف النداء
انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اي
لا يسبق الحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به في
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا عمل النصب ابن
خضير او مال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد لمشابهته بين هذا و
المضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا في
الثاني لان من لا تخلو من ان تجعل متصلا بزيد او بخيرا فان
كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله
في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف والثاني ان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

مكيفقة فى قولهم يا ضاربًا زيدًا او يا مضروبا غلامه و يا
حسنًا وجهه الاخر والثانى دون الاول والثالث فى قولهم يا ثلثة
وثلثين اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدى رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد واحد بعينه بل كل من
تاخذه بيده فهو المنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فضم
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب و
فى قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثانى ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث النداء اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالخطاب اجرى مجرى
الرجل بلام التعريف وصد وجعل بعينه اختلف اصحابنا فى العامل بكونه باقيا على

اما الاول فذهب الاكثرون الى انه نكرة جعل جنسا نحو زيد الرجل

كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا

لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم

يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع

التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام

ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حروف النداء واسم الاشارة نحو

يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في

المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة

وعرفت علة البناء في المفرد المعرفة علمت انه وان كان مضموما لفظا لكنه

حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل

على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد فلولا

ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب

امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل

وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي

تصاحبها محمولة على المواضع دون الالفاظ الا انهم جوزوا الرفع في و

المعنوی حملا علی اللفظ وان لم یجز ذهب انس الدائر بالجر معولا
الطریقین لان الضم لما اطرد فی کل منادی مفرد معرفة اشبه
فی اطراده ما یرتفع بالفعل نحو جاءنی احمد فاجیز الحمل علی لفظه کما
ولم یجز ذلک فی امس لانه لیس کل ما کان ظرفا مثلا کامس یطرد
فیه البناء علی الکسر فان قلت کیف جوزوا توصیف المنادی
مع حکمهم بانه جار مجری کاف الخطاب وهلا منعوا ذلک منعهم
الضمائر لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع کاف
الخطاب الا انه لم یجر مجراه فی کل حال ویدل علی ذلک انهم قالوا
یا تمیم کلهم باعادة الضمیر الی تمیم بلفظ الغیبة مع انه منادی مضمر
نظرا الی الاصل اذ لم یکن للمنادی من اعلام الخطاب فی الاصل
وایات فالحاصل ان الشیء اذا اشبه بالشیء لم یجر علی سننه فی کل
حال ومما ینخرط فی سلک الصفة فی جواز الرفع والنصب حملا علی اللفظ
والموضع التاکید وعطف البیان ومعطوف الالف واللام من
المعطوفات نحو یا تمیم اجمعون واجمعین ویا غلام بشر و بشرا و
یا زید الحارث والحارث فانما جاز ان یعطف ما فیه الالف واللام

المتنبي قد اعطى شبهها من المعرب في ان علنا بمذهب ابي الحسن
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابن لكون الحركة
الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما المجيء حرف التنبيه
اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة فلا
تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده قد سبقت
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف واللام لا تفارقانه
لما لا يفارقان النجم معا نهما عوض من همزة اله فصارا كانهما قد
منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في
غيره لان قطع الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن
الهمزة الاصلية الا انها لم يخلع عنها معنى التعريف اصلا فوصلوا
واما في النداء فقد تجردت للتعويض منسلخا عنها معنى التعريف
لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت فيه لذلك وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين
علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

العلمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
لخصوصيت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
بمنزلة شئ واحد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهى النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية اتباع الحركة البنائية
بالاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم الله فيه نظر لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن عمرو حركة
اعراب والحركة فى دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرء فكما لا شك ان حركة الميم من اثر حركة الاعراب
لك يكون حركة ابن حركة الاعراب لم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم
يستحق الاول اذا عرى الثانى عن مقارنة لام كما فى نحو بعلبك فعلى
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من
بنائهما على الفتح وذلك ان نصر النحاة قوله بنيت كالمنادى والابن ى

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع حيث
يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن زيد
لان القياس ان لا يجوز الاتباع فى كلمتين انما هو فى كلمة
واحدة نحو منخدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا
لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة
فهى كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم و وصف به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين
لان الرجل اذا ريد نسبة الى ابيه فانه قلما تكون هذه النسبة
ان يذكر كل واحد باسم العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين
علمين الا يرى انه لا يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد وما
يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين بموصوفه
اسقاط التنوين من غير التقاء الساكنين نحو زيد بن عمرو وكذلك التنوين

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة الحكم كان لابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يمتنع معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا
لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزيل
المنادى على ما سبق منزلة الكاف في الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك وكذلك مع المظهر ثم تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف
في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي
اسكن في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا
لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص وهذا لا لبس فيه لما كان المضمر المرفوع مخالفا صيغته
والمجرور في قولك زيد لك ان زيد لا ... في الاصل على ...

تفتح مع المنادى فى الضمة لما ذكرنا فخرج يا للماء فكانت فى البصرة ماء قاتحات
حسنة فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشأن لا يعرفك كل
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام واجاب بان المنادى متروك كما فى قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة
وهذا من امثالهم ومن معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله ترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف فى آخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط عقر الابل وغيره من غير علة وهذا الضابط على
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امرأة رخيم وهى التى يلوى كلامها
محذوف الفضول فلكن موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للمحزون
رخاما فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يأنس بالتغيير ولان

انما يكون للاسم المبهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الاسم مما لا
التوقف بما يتم الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاسماء والكوفيون اجازوا
ماكان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا
يا عُمَ قالوا لان في الاسماء ما هو على حرفين نحو دم ويد وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن ان
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت غير المنادى والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون لبعد على المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
وذلك لان المستغيث لا يأمن من نوع تغافل من مستغاث به لالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او التجاهل فيعتذر بالجهل
والترخيم فلم يتعرض له ... ليس بشرط ... لاستشهادها

بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
او السكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه
ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك يا حار
في يا حارث بكسر الراء كما كان قبل وان شئت قلت يا حار بالضم
كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما
لكن كان التقدير يختلف وذلك نحو يا بلبُ في رجل مسمى ببلبل
ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني
اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم تكن لم
تحذف الا الاخيرة نحو يا حار في يا حارث بالكسر والضم على
اللغتين وان كان مدة فالاسم لا يخلو اما ان يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا
الاخيرة نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة
مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم غير مقدرة

في معنى الآخر وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص با
ومنصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان وقوله
الا ما كان في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث
ان العلم كثير الاستعمال فقبل العلمية ومن حيث انه
لا يلتبس اذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا
الثقل التاثير لانها في حكم كلمة زائدة فحذفه اصل و
لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في اسم
يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث منفصلة
مبني عليها الكلمة فتقول يا ثب في ثبة وقيل او
اذا كان اسم جبل قالوا ان يقال قبل واحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلثة واذا كان اسم
فيه جاء فيه الفتح والضم لانه مشتق من

استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
تثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع الكلام الاول مثبتا
بالنفي والكلام منفيا شفع بالاثبات على ما ترى فيهما وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لانك
في قولك جاءني القوم الا حمارا الحمار لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فاذا قلت فاذا الزيد دخل في الحكم [illegible] فلما المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه فهو دا المستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام اعلم ان للمستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
في الكلام الموجب او غير الموجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان [illegible] لانه امر منزلة النفي والنهي لان الاستفهام
تراد في النفي [illegible] فيه ايضا وقوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا

نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه

فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان

العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف جعل الحرف ههنا عاملا

كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة [illegible]

المتصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان

يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه

فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه

او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ايضا لامتناع البدل

لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا [illegible]

احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس

المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا

نحو ما جاءني احد الا حمارا او هو اللغة الحجازية اذ البدل [illegible]

فيه عندهم [illegible] من جنس المبدل [illegible] ان من جنس

منه جائز

جاءنى احد الا زيد والا زيد او ما مررت باحد الا زيد الا زيد

وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه

يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام

لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها

لان الكلام قبلها تام لا يفتقر الى شئ فاذا اردت الاستثناء

بعد الا لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع

بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه فى حكم الساقط وكان

قولك ما جاءنى احد الا زيد بمنزلة ما جاءنى الا زيد واذا كان

كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا ولا يكون جزءا من الكلام والنصب

هو فضلة ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل عليه اولى وانما لم يجز البدل

فى الموجب نحو جاءنى القوم الا زيدا لان المبدل يقع مقام

المبدل منه واذا اقيم مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت

جاءنى الا زيد فرفعت زيدا بجاءنى فكيف ترفعه به وقد نفيته عنه

وهذا محال لان الغرض ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا

عن المجئ فاذا جعلته على المجئ لكنت قد اسقطت الغرض

زاساواشبه وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا كسائر الحروف التي تغير
المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقول لم
تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان
الا لا ترد في الاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى كانها جاءت بعد الفعل كقولك جاءني
زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الا ممتنع لخروجه عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت للحكم
البعض فليس لك ان تستعملها الا في حكم غير الحكم الاول
والله تعالى اعلم

لانه موضوع فى الاصل على ما ينافى التعريف لانك اذا قلت
مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا
على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما
له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فتعرف
به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك تريد ان مرورك وقع
على المخاطب رجل آخر وانك لم تمر بالمخاطب بل بآخر او انك
مررت برجل يخالف المخاطب فى الذات والشمائل وهو هذا او
خلاف مثلك بخلافه فى الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة
فى الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا اصل غير وما له
اصل ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة المعنى
فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعنى انهم استعاروا غير
لمعنى الاستثناء وجعلوا اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان
اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب
غير حيث كان حرفا ... نحو جاءنى القوم غير زيد وما جاءنى
غير زيد احد وما جاءنى احد غير عمرو و ... احد غير

وعمرو زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى

لغيره بواسطة حرف ولم يعمل فى الاسم الواقع بعد الا قلت لانه

غير المتوغلة فى الابهام اشبه الظروف المكانية التى هى الجهات

الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها

اما الثانى اعنى دخول الا على غير فى الوصفية فنحو قوله تعالى

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز استثناء

لان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا

فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة

غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد فافهم

ومثله سوى اعلم ان سوى بمعنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان

سوى عندهم ظرف مكانى فى الاصل وحقه ان لا يليه العوامل

لان المعنى المقدر فيه عامل فى ناصب الظرف منه

فى كل حال فى كل موضع فلا يجوز ان يكون معمولا لعاملين فى حالة

واحدة فلهذا كان ... حال سواك

نحو مررت بسواك ... مالك ... يدل على ... وقوعه

صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجرونه في السعة مررت بسواك وجاءني
سواك فوائد والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالافعال
وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث لا
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على
ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الحروف
بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع
منصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم وثمه
جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما هو
محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او
ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى ليكون ابعد
من المشابهة اذ الاصل فيه التقديم ابدا فاذا اخر المرفوع هنا

فهنا حصل لمخالفة هذه الحروف للفعل لانحطاطها عن رتبته

فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذي سوغ فيه تقديمه على الاسم

نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع

لانها تنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في

غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر

قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان تقدم على ان

نحو في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل في

قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف مقدما

عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل

وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضائه

الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما

جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول

الحرف ولا عمل له فيه وللخلاف ثمرة فيما اذا قلت انك

وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عندنا العطف على المحل لانه

يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذا هابان خبرا له ولان مع يكون معمولا لعاملين مختلفين ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه فصل ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيد قائم فكانك تحقق مضمون الجملة وتثبت تقدمها في التصديق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما سنراه وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم يجامع لامه الا لامها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا و ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فاخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف على ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه ولا يجوز ان زيد قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلاة ان لكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على محل بعد مضي الجملة لفظا لم تمض فالنصب اجري لينبسط علي ما

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان في الاية
تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضي
الخبر والشاهد له قوله فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك فمآل
التقدير في الاية هو الايذان بان الصابئين الذين
كانوا ابعد متوغلا في الشرك واثبت قدما في
الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان
كلها لو امنوا يصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما في البيت فهو للاشعار بان المخاطبين اوغل
في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ولو قيل بالنصب نحو الصابئين واياكم
لما كان من التقديم والتاخير عين شيء لان التقديم

والتاخير في المزال دون القار هكذا ذكر في
الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة
من كاف التشبيه وانّ اذ الاصل في قولك كان
زيد الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف
فتحت همزة انّ لتكون داخلا على المفرد لفظا
والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه
وانما عدل الكلام عن هيئة الاول ليكون
الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى
انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك انّ زيدا
كالاسد اذ التشبيه انما يكون
بعد مضي صدره على الاثبات
قوله ولكنّ للاستدراك اعلم
ان لكن يتوسط بين كلامين
متغايرين نفيا

وربما يستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد ينزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها الايقاع معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا ههنا وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتني كنت ترابا وقوله تعالى لعل الساعة قريب
قريب للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه
وما لا يمكن نحو الا ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
اذ المحال لا يترجى وقوعه قط والفرق بين انّ وانّ انّ المكسورة مع
اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم او
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه
والمكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول انّ زيدا منطلق

وتمسكت كما تمسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة
للجملة فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول وبعد حتى ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من
طول ان بكرا واقف وعندي ان زيدا منطلق لانها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانه لو ابتدأ الكلام بان لكان عرضة لان يدخل ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد فوقع
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد
لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا اما التقدير لو انك وقع
جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام
بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الن محزی
ن ما في الارض
من شجرة
لمشايخ بانه اما
جاز من
العطف بقوله ما في
الارض
قوله وهو مباده
خبر الجملة
حصول الشركة بين
بالعطف
واخاه فوان زيد
انما يصح
وهو اخص عنه
من اجل ا
دعمرو لا لتصاحبه من
بسبب زيد
البعرو وانما فتحت بعد
ولا لان
ايه لا يكون الا مفردا

قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك اصلا الا انه ترك تأتي من
الكلام بان وصلته يجيء مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل

ان زيداً منطلق جرى في صلتها ذكر المحدث والمحدث عنه فيصير
كانه قيل علمت زيداً منطلقاً وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك فغرضهم ان المحدث والمحدث
عنه اذا اجري ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار
بزيد منطلقاً واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه وانما علم بجري
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
محدث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيداً لقائم على ما
سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقاً وما بعده من مظان
الجمل فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل علم
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما تقصر الحكم على الشيء او تقصر الشيء على الحكم
كقولك انما زيد قائم تريد ان زيداً مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد منه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

تولتهم كرالله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها الكن يبطل عملها
فما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتنبيها الدخول على الفعليتين الا انّ
المكسورة اذا خففت يلزمها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال التي تدخل على المبتدأ والخبر مثل كان
كاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك
ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان ولهذا
مرفوعها قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا يعملان عمل ليس
فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها
من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر نحو ما

اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف
لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة
نحو لا رجل افضل منك ولم يقل لا زيد منطلقا لما مر لضعفها في
الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة
منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم والاغلب وذلك لا يتصور
الا في النكرة فروعي ههنا ذلك المعنى وهو نفي الجنس وانهما
بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء
والخبر ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال
ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال
مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد بطل بالا وذلك
اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم يبطل الفعلية وكذلك يبطل
عملهما عند تقديم الخبر على الاسم لظهار ضعفهما وفرعيتهما لانهما
اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل
عند عدولهما عن سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على

على المرفوع في باب ان لظهما الفرعية وتقدم ولا تقدم المرفوع له قلنا
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احببنا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما
ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه
بالاصل مع لا ولن [illegible] واعلم ان النكرة نحو رجل فرس يشتمل
على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية
نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
في الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم
نفي الجنس نوع من التجوز لانه لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس الا
ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب
الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على
ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل تحقيقا للتقابل ثم ان
الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما
ذكروا انما [illegible] على الفتح وقد سبقت الاشارة الى الوجه لعلة بنائها [illegible]

وجود للمضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فقد
فهمنا العلة والذى يفصل لك النصب الصحيح من البناء فى هذا الباب
انك تقول لا مسلمات ولهذا فتفتح التاء لان هذه حركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التى هى الجر لكن هذه الحركة حركة بناء لا النصب ولو قالوا ان
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابا صدق لك
ولا اخوات لسبيل لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته الاعرابية وانما
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة فى هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف وامتناع دخول لا حينئذ على
اللام الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا
فى الدار لانه تقديره لا ناصرا حد زيد الآن او غدا فى الدار واما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا لكان اخبر
ثم انهم اختلفوا فى ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما كان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
تحذف وبهما حصل فان وجب ان ترفع الحركات ايضا معنى مقتضيهما
مقتضى الجملة هو ان يكون عاملا فيهما وحجة الثانى انه فرع ان

في العمل اعطاء لما لرتبة الفرع على الاصل وايضا ان مع المنفي في موضع

المحل بالابتداء فيجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا اذ

الخبر لا يعمل فيه العاملان المعنوي و[illegible] لا رجل وامرأة كائنا عندنا

بالرفع عطفا على المحل [illegible] الخبر [illegible] على ان لا عمل للا في الخبر

ولا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق وزان واعلم

ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم

لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه عند قيام قرينة [illegible] في قولهم لولا

زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين ومنه

كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان

كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله اما جواز

الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال

نحو ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فيقال لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا عمل

ههنا وقد ذكر في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها [illegible]

ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل في كل واحد منهما نافية للجنس الثاني لا حول ولا

قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة مؤكدة لنفي [illegible] عطفه

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح

لا حول ولا قوة الا بالله والثالث رفع الثاني ليكون عطفا على محل

المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكرنا في

لا حول ولا قوة رفع ... بفتح الثاني على انه لنفي

والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس

حكم الا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه

بمعنى ليس ارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التي نص عليها

والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوع

اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا

يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عند

كما قالوا اما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر الذي يكثر

استعماله في الكلام التكرير نحو لا زيد عندي ولا عمرو وانما جاء مبنيا على

السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو

والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا

اي اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ...

ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف الناصبة

في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع

ان المصدرية نحو اعجبني ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها

الناصبة المشددة لفظا او معنى لان الجملة بعدها في تأويل المفرد في

قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني انك تقوم في تأويل

بلغني قيامه اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما ان ان للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه

قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل

اصلها لا ان خففت الهمزة وسقطت الالف وصار الكلمة وسيبويه

جعله حرفا برأسه وقد ينفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم معمول شيء مما في حيزه وهذا لا

يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب

الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا الجحد معنى التحضيض

نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا
فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التاكيد ليس بشيء
ولما جاز تقديم معمول الفعل عليه في لن نحو زيدا لن اضرب وقد جاء
بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وكي
لتعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانها لو كانت داخلة
منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام او الجار لا بنفسها
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد نحو لمه
والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهام وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم وبم وانما كانت الناصبة للفعل بها
نصبها من غير اضمار ان واما الحكم بكونها ناصبة بدخول اللام عليها كما
في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال
لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء اتيانه
وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد
على شي قبلها اعتمادا يبطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فانها

على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو معمول به لكونه خبرا عنه فبطل عمل اذن
لان خبر المبتدأ باسم الاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس
اذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز الغاء ما البتة كما كان ان كذلك
لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا وانا اذا كا
ما لمعنى وقد وقع قبله المبتدأ فكان ملتبسا ولا يعمل ان وقع بعدها
ملك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك من الجزم النصب والجزم
لان الشرط قبلها يقتضي الجزاء فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد
الشرط بدون الجزاء لا يتصور اذن ليصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث
لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فلو اذن نصبا
اذ الفعل بعدها معمول لليمين عملها ما يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
الشرط فيه ولذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن
كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وانكان الفعل منقطعا عما قبلها
غير معتمد على شيء لان هذا الباب محمل على الاستقبال الا ترى ان
ان وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن منزلة باظننت
تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الالغاء في موضع لا لغاء في باظننت

معنى لا يجوز في اذن حيث لا يبطل المعنى بنقل العرض على ما

قوله وان من بينها ان دخل على الماضي بعد ستة اسطر اعلم ان نصر

ان الكثر في الكلام من تصرف اخواتها لانها الاصل ابواب وفرع عليه

انك دخلت على الماضي لفظا لا عرفتها مع اخواتها والاضمار فان

قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد ثبت

اذن ايضا تدخل الماضي كما في قول الشاعر اذن لقام بنصري معشر

خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه

ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي

في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على الا

المصدر بها نعم اما معنى فلانها لا تعلق له بالماضي من

حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام

بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني

الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي اعلم

ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان

يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت

سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا

بحتى ومما يدل على ان الفعل ههنا بان المضمرة دون حتى قول

الشاعر شعر راويت عيرا بي الزهق مطلع + حتى المصيف ويغلو

القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم

النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلو القعدان

ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها

لوجب ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد

جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا

لم يكن قبل يعلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه

حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال اهل العلم ان في

الكلام ههنا مضافا محذوفا فكانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها انتهى

في النحو ... المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار بانا نيابته منابه بعد ان كان

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها والسير
اعني السير قد مضى والمسبب اعني الدخول لم يمض هو مترقب
بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الآن ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل نظرا
في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما
اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال فتعين الرفع ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فا
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم او
في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان
حتى بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف يعني حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فا
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا و
اظهار ان نحو لئلا تعطيني لان الاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى اللامات فا

به جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتأكيد النفي نحو لم اكن لأذ

وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وزيدت

ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب اصالة فالاصل لزوم

ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ

الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم تظهر ان ولا تظهر

الاسم وفيه بحث يطلب من المفصل قوله واو بمعنى الى ان او الا ان

لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي

او الا ان تعطيني والاكثرون مالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فمن

يعترض عليها لان او والمضمر بعدها ان لو كانا بمعنى الى لكان التقدير

في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول فغيرت

هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم

تكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة

في الفعل وان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى وحتى

قلنا وشيء من هذه الحروف المفردة هي بها ليس بعامل في الفعل

فوجب اضمار ان بعدها قوله والواو فيصير هي الواو في نحو قولك لا تاكل

ونشرب اللبن وتسمى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها
لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها لا له
عرض لها في هذا الوضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان لا معناها الموضوعة لاجلها هو العطف او الاشتراك وسمي
من حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان معناها
هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لا تاكل السمكة مع تشربك اللبن وله ان ياكل السمكة على حدة
واللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقلت لا تاكل السمكة وتشرب
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت وايانا واما قوله
الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل بعدها
باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني

فاكرمك مثلا وقصد الى صيغته بين ان قصدهم ان يجعلوا الاول
سبب الاكرام فلذا اولوا صدره اي في منزلة المصدر نحو ليكن منك
زيارة فاكرام مني ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد
الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فتقديره في فاكرمك بمنزلة ليكن
منك زيارة فان اكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني فقوله فما
ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذلك النهي كما في قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل للغضب لا يكن طغيان
فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا
والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان
ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما
بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو این بیتك فازورك والمعنی لیکن منك تعریف

بیتك وزیادة منی واما التمنی فنحو لیت لی مالا فانفقه ای لیت لی

مالا فانفاقا منی واما العرض فانه قریب من التمنی نحو الا تنزل

بنا فتصیب خیرا کانه قیل الا یکون منك نزول فاصابة خیر منی و

مقاربته للتمنی هی انك اذا عرضت علیه النزول فقد حثثته

علیه ولکن تحثه لا علی ما تودّه وتتمناه ولیس هذا باستفهام لانك

تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد

تذکره وتعرضه علیه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء فی هذه المواضع

ان قرن الفعل للنصب بعد الفاء مع ان المضمرة له اغراء ولا

من الرفع والنصب وینقسم الی ثلثة اقسام قسم جاز فیه الرفع فقط

نحو اتیتنی فاحدثك ای لم یکن منك ما اتیان تحدث منی علی ما مر

وقسم جاز فیه الرفع والنصب نحو ائتنی فتحدثنی ان شئت قدرت

افعل اتیانا فحدیثا وان شئت قدرت لیکن منك اتیان فحدیث وقسم

جاز فیه النصب لا غیر نحو لیتك تاتینا فتحدثنا المعنی لیت اتیانا ك

فحدیثا منی وانما التزم النصب لاجل لیت وعلامة صحة الجواب بالفاء ان یکون المعنی

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان تأتينا تحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت الا ان يكون ذلك باضمار شرط والجازمة لم ولما لنفي الماضي واعلم انه انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لو كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي لزموها المضارع لم يجوزوا دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عنه الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو اثقل فهو اولى وفي لما توقع واقل

ولما بني قد فعل فلما في المنفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد
معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم
اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
ندم ثم وندمت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته فهو كلم
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها للمضارع ونقل
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى
مشكوك فيه وانما كسرت من حق الحروف الواردة على حرف واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل للمضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت ولكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي
وفل من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما ما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

يخفن وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد
فانه اعضد قوله ولا للنهى انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا فى
الامر ثم النهى قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين او المتكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان فى الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهى تقتضى جملتين تجعل احدهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم ليطول ما تقتضيه
حذف وتخفيف وهى اعنى ان للاستقبال كما ان لو للماضى وانما
تعمل لو كما عملت ان لانها اهملت لما ولما لا يستحق الاعراب فالحرى
ان لا تعمل الحرف الذى وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع
عملا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت جئت امس
فانى اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال لان
المعنى ان تكن جئت امس على معنى ان يصح خبر وامس [illegible] الا يكون
قد خرج ذا الكلام عن جهته لقوله وهما مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلی الشرط والجزاء لم یخلو من ان یکونا مضارعین او ماضیین
او الشرط مضارعا والجزاء ماضیا او علی العکس من ذلک اما الاول
فنحو ان تسألنی اعطک فالفعلان مجزومان جمیعا لان ان لما کانت
یقتضی الجزئین وهو عامل فوجب ان یکون عاملا فیهما جمیعا لانه
بنسبة الی کل واحد منهما علی السویة واما الثانی فلا یظهر فیهما
الاعراب نحو ان جئتنی اکرمتک لان الکلمة اذا کانت غیر مستوجبة للاعراب
فلا تتغیر عن حالها ولکن العامل یلاصقها الا انهما فی محل
الجزم علی معنی انهما وقعا موقعا لو وقع فیه المضارع الذی یستحق الاعراب
لکان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتنی اکرمتک فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم ایاه واما الثانی فلا یظهر
فیه الجزم کما ذکرنا واما القسم الرابع وهو ان یکون الشرط ماضیا والجزاء
مضارعا فلا شک ان الاول لا یظهر فیه الاعراب فلا یظهر فیه الجزم
واما الثانی ففیه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتیتنی آتیک او آتک اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم یظهر فیه الجزم حیث کان ماضیا حمل الجزاء علیه فلم
یجزم مراعاة للتشاکل واحواله وللرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنی کما نحو الله لزید فو

سنطا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لى اما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذى انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم فنى يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير وروى يوم مسغبة ويوم مسالة
حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اى تحول ليس لمالى منع عنك
قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لا يعطى منه شى فو لا يجئ
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا ونهيا اودعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم فى الفعل الثانى فى هذا الباب بنى على كونه جزاء
موضع لا تعذر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتى لاتباع
بالشى فلا يكون فى ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتنى فانت مكرم علم
قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على ضعف لشى يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن
يؤمن بربه فلا يخاف استقر بنفسه لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذا
الاسمية تمنعها من الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا

واما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو نحو
اوتجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي لانه
وكذلك الماضي لانه لا يتصور الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا اهملت ان نحو ان خرجت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالمضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه
مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاز نحو قولك ان
تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة نحو
لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقطع بالجزم الجميع عفوا و
على انه لو كان فعل اخر تظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك الاكرام

وعلى هذا ان .. ى بيوم فقد اتيتك امس اذا المعنى لن تفعل تكن
جزاء اتيانك لو جئت او يقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما في قولك
ان جئتني خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل
فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه
لفظا او تقديرا الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلابد من
الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل
التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعنى الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة
الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه
كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى
وحفظه عن الالتباس بنحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي
هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا للعلم به
ضارب او معنى بين ... وكما كان الجزم في ان تخرج اخرج للعلم به

ان الحرف معناه المجازاة ونحو لا تخرج ليعلم به ان معنى النهى ولكنه
لان الفعل له طرفان فى اقتضائه فاوجب ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله وينجزم المضارع بان مضمرة فى جواب الاشياء الستة التى يجاب
بالفاء الا النفى مطلقا اذا قلت ائتنى اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ان تاتنى اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه الى وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك اوان عرفتنى ازرك لانك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه
الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهى لا تفعل شرا
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فاذا قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضى الاكل و
تدن لا تدل الا عليه لانه نهى فلا يدل على الاثبات . قالوا وهذا الا
الاضافة بعد النفى مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا لم يكن معناه ان لم

تاتينا بعد تناه وهذا خلف من القول ولا يتاتى ان يقدر فعلا مثبتا
نحو ان تاتينا لان النفى لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع
اضمار ان فى النفى ما ذكره لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقيدا او ذلت مطلقا فالاولى ان يصرف عن هذا
التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفى انما
هى للمنافاة لان النفى اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذى هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط فى كونها غير ثابتة الوجود
وعلى هذا التمنى نحو ليت لى مالا فانفقه لان المعنى ان يكون لى مال
فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لان لك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبنى على النزول فان قلت اليس قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلت انه لا يدل على ذلك
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجزاء
ان تعلم ان المضارع الواقع فى هذه المواقع انما يجزم اذا قصد به
جعل كلام نوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى وهب

انك ولياً يرشني اى لبا وارثا او حالا عنه نحو قد رهم خوض بالعين
اى كاعبين او قطعا واستثنا فاعرلاتذهب به تعلت عليه اى بت
عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهى
اعلم ان من والاسماء وضعت موضع ان للمحل من الايجاز والاختصار
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان تقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشتمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل
فلهذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اى انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اى انسان يكرمني اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعنى اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ان يكرمني
اكرمه هو اعنى من يختص باولى العلم وعلى هذا ما هو ما يضع صع

شيئاما ان صفه لان ما مبهم يقع على كل شئ فلما قصد

الشياء اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا في من

محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان مرفوع المحل

بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ

لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى

المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود

اليه وكذلك اى تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى الشأن ما

يأتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب

اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى

من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت

متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين

اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فيزيد بهما

ايما ما نحو متيما تخرج اخرج وانما تكن اكن على هذا انى وهو بمعنى

الا انها يجاذى بها نحو كيف تخرج انى تكن اكن وهي لاستغراق

السؤال انها ابيت نظرا كان كيف للسؤال على ما تصنع اصنع وقد ذكرتهما في مجموعه

احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في ايا ما تدعوا ادعوا فابدل من الالف الاولى مهنا ها تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حينما واذ ما وهما بمنزلة ان معنى
الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كففتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واي تكون ابدا واحدا من اثنين وجماعة
اعلم ان وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين وجماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكونه لنكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله والدليل على
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلم باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو عن تراس والاضافة نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل يختص
ببعضها لان اذ ما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك

على اشتبهادكلا لهما مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها بانفسها او لا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقصورة على افادة المجازاة ويدل على اشتبهما ايضا انها لا يتعرى عن الاعراب المحلى علمه مثل علم الحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله ومنها اسماء تنصب بها نكرة على انه تميز اعلم ان اسماء الاعداد بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اى نوع تقصده فوجب ان تاتى بما يبين ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع للصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع فقد يشذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لكنهم الحقوا الثلث تسعين بالمائة لانهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث لا يجوز
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفردا ومثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التنوين بالمنصوب فقد يكون فيما بين
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا الابهم لما نونوا العدد اضطر
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف اما مائة
تضاف الى ما بينهما كما يضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو ماية درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشر عشرات
مرات والثاني مع التسعين من حيث انها تجمع كونها

فجعل ما بينهما مجرور والنكون كعشرة ولم يجمع ليكون تسعين فبقي على
حقهما ثم قالوا مائة درهم فاضافوا مئاتها الى المفرد فلم يمتنع الاضافة
وهذا حكم الالف انما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية
وسماها المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الا
الصيغ من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فالحري ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد
التي فيها النون الضامن السماعية تعين ما ذكرتم وقد عدها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
لكل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فصح
تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة نعم اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم للاستفهام
عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على
وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فنصب المميز بعدها
في المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين فيها مقدر لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد والى الجمع نحو كم رجل وكم رجال عندك
بمعنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما تبينت بالاضافة اشبهت باب
عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة في الاستفهام وبالاضافة
في الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة
رب فتجر بعدها حملا على رب جريا على تدبيرهم في حمل الشيء على ما
يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث تعذر الاضافة وذلك عند
ما ينفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر
بعدها باضمار من وهي مبنية ابدا في التقدير واما بنيت لانها استفهامية
متضمنة معنى الحرف او خبرية فتشبه الحرف في انها بمعنى رب على العكس
لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة ومفعولة و
مضافا اليها نحو كم رجل ورجلا عندك بمعنى كثير او عشرون من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين وبرق كم رجل
او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
فيهما معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانها

والحد في حالين ولانها لما كانت تقابل رب لان رب صدر الكلام فلذا
لها تزال كم لما كان اسما للفرد موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه
مفردا او جمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته
ولقيتهم قوله والثالث كاي كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي
جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصب مميزها لانها تمت
بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي وكاين وكا
بوزن كاع وكي بوزن كيع وكأ بوزن كع فالاكثر ما يستعمل مع من و
الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا الكم وهي مركبة
كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايض تغير حكمها ولذلك
استوى فيها الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم
ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها
نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان
تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما فكانك
قلت .. يا درهما قوله العماعية العاملة في الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال او لها رويدا علم ان هذه الاسماء قد نوعها

لضرب من الايجاز حيث تضعوا الاسماء موضع الافعال وليدن

بها من ان فيها نوع من المبالغة والتاكيد لا يكون فى لفظ الفعل ما يا

فاذا قلت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر

المؤنث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ان

مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول

تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى ا

ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر وا

هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء

ونحن نقتصر على ما ذكره فى الكتاب فمنها رويد هو مصدر

فى الاصل اى امهل صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد و

به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه

خلع عنه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر مبنى وانما استو

فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الا

مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا

المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا مبنونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو سار واروبد اي
مرودين واذ الحقته الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجرد للخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك واياك نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا مضافا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه اتركه وقد يكون
مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى
اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم
لالزم وعلى هذا الباب معنى تنح وعليك من الظروف المضافة
وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل و
غنا انها جعلت ههنا اسما لها فعلى هذا دونك ومنها
هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرى بهن ومنها
نحو هو اسم لافترق نحو شتان زيد

وغيره لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو
شئ ولو جعل مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم الظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكن ما مبهما صالحا
للواحد والكثير منها سرعان وهو اسم اسرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع
اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يمتنها اى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال الامة
قد سمنت الشاة فقالت امة ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشئ قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان ذلك لانا وان كنا
نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب كذلك الشئ
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقول بعد جدا وما
ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن اسماء الافعال
من لا فعالها الا افعالنا اعلم ان هذه العوامل الداخلة على المبتدا والخبر كلفت

الا ترى انك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون ما
بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بنصب زيد قائما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما ورائه كان
كلاما مستبدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما مستبدا كما اذا
تلفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدأ ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضائها معا شيئين و
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام زيد فيما مضى اذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع جزء في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فقط والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على ثبوت معنى الخبر في زمان مترتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار

بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهى فى هذا المعنى تامة
قوله وكان يجى تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه
ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد او وقع نحو كان الامر فلا يفتقر
الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان فى
المهد صبيا اى وجد فى المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان فى المهد صبيا والثالث التى فيها
ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان انت خير من
زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها
الا انهم افردوها بالذكر عن اخواتها قسما منفردا رغبة فى التفهيم
والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكى عن بعضهم ان من
افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح اخواته اعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجى على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى الثانى ان يكون بمعنى الدخول
فى هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما الاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
واخواته وهو امسى واضحى وظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واخاته او اخواته الا انه تساهل فى العبارة فتدبر وما
زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نا
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعنا الضال
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لا
فى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما فى دام فمخا

الماق مازال لانها مصدرية وموضع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام
جلوسك ولهذا كان الواجب فيه ان يشفع بكلام قبله لانه ظرف
لابد مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد
منطلقا الان ولا تقول غدا فنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في
التقدير ما ينطلق زيد الان هو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان
وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب ونزل على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر
فلا يتقدم ما بعده مما في حيزها واختلفوا في ليس
من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب علامة

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجوزوا مطلقا ليس زيد لا مضافا ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدم لانحطاطه في
عن رتبة الافعال المتصرفة فتامل والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجرت
عسى مجريها ولهذا اجازوا عساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغنى بها
ان تتكلف لها بناء المضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان
مع الفعل لكونه   بالفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون د   على مقتضاه والطمع او ضم الغرض المقصود منه
لان ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها مو

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج
اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو
ان لا تجرد اللفظ عن علم الاستقبال و لم يفتقر فى هذا الوجه الى خبر
افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان او الاسم ذكر الاسمين
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس لعدم و يجوز اسقاط عن
الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب و لا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجى النصب
صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يدل بصيغته

على الحال اعنى المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشاعر فابت الى فهم وما
كدت ائبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على ذلك
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى وقد شبه كاد بعسى فا وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب الحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
تريد انه قريب من الامارة لم يحصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك وقوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب في عسى كاد وقد يجرى
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان
يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ
قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجب انتقالهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لاشتراك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلحان الدلالة على الثبات والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

البثوت ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا بعينه
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو وهذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا مما افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اذا اردت
[illegible] يكون في اللفظ [illegible] على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلا
[illegible] ية اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما
وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما ابرزوا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على
فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مثل
ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو للمعنى بالمخصوص بالمدح والذم وارتفاعه من
احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع
الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما
القتال فلا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال
الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه
والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانك اذا قلت نعم
الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقيل هو زيد وهذا
على كلامين والاول على كلام ولسعى قوله ونصر الفاعل وانما اعتبر

وقيل الذكر مسلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبه او البيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبداه بالبيان وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التميز كما في عشرون رجلا والتميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق بها حبذا نعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن حالها

وعلم بانهم عنوا انها واحدة قد اختلف فيهما اسم ام فعل فذهب اكثرهم الى ان لغلبة عليها الاسمية اقوى من الفعل فلما زال معنى الاخبار كانت

هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي
على قول من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف وكانه قيل لما قيل حبذا من
المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا فلا بد من
الضمير والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا

الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق

ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله

تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه

ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم

ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا

ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص

لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد له من ان يجانس المبين

قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال

القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله

اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته يعنى معرفة

المبتدأ على كونه مخبرا عنه لشئ وذلك نحو علمت اخاك كريما

ورايته جوادا ووجدت زيدا الحافظ وهذه الافعال تدخل

على الجملة من المبتدأ والخبر كما ان اذا قصد امضاءها على

الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت ان هذه الافعال تغير

المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية

الذى كان مبتدأ مفعولا اول والذى كان خبرا مفعولا ثانيا و
تعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم الثانى من المفعولين حكم
المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معانى اخر تتجاوز
عليها مفعولا واحدا اما ظننت فبمعنى اذا كان بمعنى ترجيح احد
او معنى اليقين كما فى قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كانت
افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول
الثانى نحو ظننته اى اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو
من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضى المفعول
الثانى نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت
قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضى المفعول الثانى نحو علمته اى عرفته
وكذا رايت قد يكون من روية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيا الثانى نحو رايته ووجدت الضالة اى اصبتها قوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين بما لم يذكر الاخر
فيها لانها داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغنى المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

لذا لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاءها متوسطة او متاخرة اعلم ان
لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضدها لا
يجتمعا والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم على الفعل والاخر
بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي
الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
حظ له في التقدم بوجه فضعف امره فحسن الغاءه وانما
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من نحو باب المفعولين لان

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد
درهما زعمت انك تريد زيد درهما في اعطاني احليت فيه و
والتعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لان الا
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فجعل لان الفعل غير عامل لفظا
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزان
في موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو ا
لزيد درهما لان ذلك لا يؤدي المعنى بنفس الكلام وانما سمي هذا
تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كا
معملة من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغير
معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا
مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

والله يعلم

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد فلما
عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان حظ
انما هو معنى يعرف بالقلب وعاملي المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا.

رحمهم الله لان كل منهما هو المعرى عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد

وانما قيد بالاسناد ليعلم ان الاسم لو عرى عن العوامل اللفظية

او لم يسند اليه شئ كما لو تلفظ زيد مثلا من غير خبر

لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات

التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد

العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا

تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول [illegible] و

بالاسناد عن حكم التعليق واشتبها في المعنى الموجب للار[illegible]

وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه جزءا ثانيا

الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت

في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب كان عاملا

اذ العامل عبارة عنه و[illegible] وهذا المعنى الذي نحن بصدده

بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون الى انهما

يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل

قوله وهذا المعنى عامل فيهما اشارة الى المذهب الذي هو كون هذا

المعنى لا يقتضيانه الخبر بني عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ هو العامل في الخبر
ولا ما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدأ
جميعا عاملا في الخبر والحق الاولى ان يكون معرفة الاصل ان
يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك
لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة لشهادة تاويل الاية وهو
هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ
فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما
جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحقت بالمعرفة
وارجل في الدار ام امرأة لانه متاول بايهما في الدار وعلى هذا في
الدار رجل قد حسن تقديمه لانهم لا التباس فيه اعني التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزموا تقديمه نحو له وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا

وحمد نبينا المحجاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا

بشيئين وامر المحجوب النسبة بينهما فاندته بذلك النسبة المجهولة

عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت

له ان زيد المنطلق او زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق

والمعتبر في ذلك حصول الفائدة تحقيقا وجدته استعمال الكلام

وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على نحو ان احدهما ان تذكر ذلك

تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف الطبيعة وتجحد

ذلك فتنزله منزلة من تجرد لشئ لا يعرفه

معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر

فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قد مت الخبر لم يجز بل لو

ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال

ان زيدا يدل على معـ… …ن وصفين للاسناد اليه فيكون مبتدأ

قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي متعين للخبرية قدم

كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص

المنطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد

صالح لكن يكون مبتدأ وخبرا فانهما تقدم ايكون المبتدأ لما
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر اذا كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك فمرادك ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولا يعرفه باسمه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره واذا كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع الفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريه عن العوامل الناصبة
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيلبني لم يقع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت
زيد كاتب كان بمنزلة الاول وتحصل الضمير معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل باقيا فيه عقيب ما
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فاعطي اقوى الحركات
وهي الرفع ثم ان من النحاة من يعلله بشيء غير صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قربا منه كما في زيد يكتب يكفي
بمجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح فيه الاسم فافي
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في ذلك
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدا
اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح
اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون ولكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم تجردا وتحلا
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب الا يرتفع الفعل
في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل وقع خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشا
رة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الثاني لوقوعه
موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العا
مل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعرا
ب فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح ا
ين وانك ما قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما
هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم ورأيت الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع الاسم وتعري المبتدأ من العوامل اللفظية للاسناد كذلك و
كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد
تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكو
ن عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء

المابان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة

الموصوف قوله ورجح لا الاول يعنو طهر يا عمر و الجواد فى انه لو كان

المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما اه تذل ابو على على

ما اختاره من مذهب الاخفش بان العامل في الصفات ما يخالف

حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد

مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل فى

ما هو العامل فى الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما بناء

والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان

حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذى

هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا

عمرو الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش فى النصب اذ يصح

ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل فى محل المنادى النصب حيث

كان مبنيا وعمل فى وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون

العامل فيهما واحدا كما فى ذهب امس الدابر لا كما توهم البناء

لخفائه فضوء من العربية وهى ازعمه فضلى له الفضل و اى فى المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر
اما وانت والكاف في غلامك فالوا لا يصلح لكل اسم التنكير و
التعريف بما ذكر عليه على ما سبق في باب ما لا ينصرف والنكرة ما
لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما وللمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم
او المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا العدل لان الضمير
الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان
وان كان نكرة في اول كلامك فلما ذكرته فقد عرفته
التعريف فصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي يتعرف بها عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته
زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد

اى الشئ انما يضمر بعد ما عرف اعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم

المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثانى العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا فى

تعريف العلم انه الذى علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه

وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت

بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد

انما قيد بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته

ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله بالحقيقة كما ان العلم

والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة

وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس الام وحدها عند

سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى لا

تثبت فى الدرج وعند ... حرف التعريف ال كهل وبل و

انما استمر التخفيف بالهمزة للكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل

عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها

او فردا من افرادها فان كان الاول كان اللام لتعريف تلك الحقيقة

وتسمى تعريف الجنس واما الثاني كان المعرف لتعريف ذلك
الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على
الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس قد يكون بشيء لا
يمكن ذلك فيه فلا يسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله
الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق قوله والرابع
المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم
المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغني عن الصلة او لا يكون والاول
اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها
اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او
الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عين شيء ولا جنسه كما مضى
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في
تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا
مسلمان ومسلمين في اللذان واللذين قلنا عن ذلك جوابا احدها

لا نسلم ان ذينان وهذين تثنية ذا على حد مسلم ومسلمان وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية ذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالة النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية ذا في حالتي
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان ذان ليس تثنية ذا
حذف الالف من ذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا على الاصل وهذا النون بدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
والنكرة الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بالصلة لانها بالام

ولهذا قيل ان اللام الاولى في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمى

وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا

فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا

لم يحسن لذلك الانتظام ويدل على زيادة اللام ههنا ان ما

ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون

بمنزلة الذي عرفته فوقع ما لا يتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع

وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي

في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة

التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفة اعني انها من الجملة

التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي

والاستفهام والتعجب ايضا لها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو

اذ لم يكن في اضرب زيدا المعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته

وكذلك لو قلت جاءني الذي اكرمه لان الاستفهام ليس لشيء معلوم

فيكون معينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي

ما اكرمه او الذي ما اكرمه لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

ما يبهم عليه سببه فان اتيت بالفعل مع صلة الاشارة جاز لانه
بالخيار نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الحمل
الظاهر كما تقدم ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول
تقديرها بمنزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما وقد يحذف
العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقل ما تجي اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف
العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان
من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبا الذي اتيناه ثم اعلم ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مست بهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا
به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذي ولما
يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قيل مر من البصرة لمن بلغه ان الناسانا قدم من البصرة الا انه لم
عينه فافدته بذلك انه ذان ولو لم يبلغ المخاطب ان الناسانا قد
من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع و
وما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم
وما باولي العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك وغلام زيد او
غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا
يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرق فانها نكرات
وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت
الاشارة فيما تقدم ﴿عونه تعالى﴾ الفصل الثاني في المذكر والمؤنث
قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث هي الموقوف عليها ها كرحمة وبا
احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو و
للتانيث الا ان ابدالها حصل بحال التانيث والوقف على
بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت بعضهم يقف على تاء التانيث

الضبا بالتاء فلا يقلبها هاء خطلت ومنه قول الشاعر دار لسلمى بعد

حول قد عفت * بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ثم ان هذه التاء

اعنى المنقلبة هاء في الوقف كما تجي للتانيث تجي لشبه التانيث

كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضاربة وقتلة

وللمبالغة في نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة

او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وتسميتها

بالتانيث في كونها فرعا عن الاصل كفرعية التانيث للتذكير هو

الفه الالف تجي للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء

وصفراء والابنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مختصة

كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى

الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها

سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون

للالحاق كارطى وعزمى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة

من الحاقة التاء وورود غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة

فكثيرة يضايوث عدها سامة قوله وهي على وهين اعلم الله الخفي بازالة

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي اقوى من غيره فاؤثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه جاءت هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جواز استحسانا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يلاصقه لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل احسن ثم تأنيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تأنيث الادميين لان البهائم لا تمتاز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة ولا تفصل في تأنيثها وتذكيرها فلذلك انحطت منزلة التأنيث الى غير الحقيقي فاجري سار الناقة وان لم يجز جاء هند واللفظي على ثلثة انواع اي التأنيث الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا كظلمة وبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم أنه إذا كان واحد ألفاظ مقدر فيه التاء نحو
أبيض ونعل بدليل أريضة ونعيلة وإنما قدر فيه التاء دون
غيرها من علامات التأنيث لكثرتها ولأنها أم العلامات وهذا
سمي مؤنثا سماعيا لأنه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم إن الاسم
المقدر فيه التاء إن كان ثلاثيا فأمره يظهر بشيئين بالإسناد
نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة إذ التاء تظهر فيه فإن
كان رباعيا فصاعدا أعني ما كان على أربعة أحرف سواء كان الجميع
أصولا أو لم يكن نحو عناق وعقرب فأمره لا يظهر إلا بالإسناد نحو
لدغتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التأنيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قد
وورية حيث أظهرت التاء في الرباعي [illegible] عرس وغريب ثم
أنهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا بوجهين الأول
أن الجمع فرع على التوحيد كما أن التأنيث فرع على التذكير والثاني
أن الجمع [illegible] فرع على الجمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان
تأنيثه لأجل المشابهة كان تأنيثه غير حقيقي فجاز في فعله ترك العلامة

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وجمع
المونث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة في المدينة
لنسوة هو اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة
اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من
وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي و
لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا
بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم يتغير صيغته عما هو عليه بل الحق باخره الواو و
بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا
اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في
المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر الا
نحو طلع الشمس ما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلا
نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعلم ان اسناد
الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو الشمس طلع شعاعها
مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع و

لامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان ما حكمه هنا
هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى
ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءوا والمسلمات جئن
هذا اذا اسند الى ضمير المستكن ولك ان تسنده الى ضمير البارز
نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت
وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لما اجتمعا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
اسم الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ
له ان يكون مساويا ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له من
لفظه بل اسم بمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الاثنين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قوم والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كا
للادميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغر لم تدخلها التاء
وانما يلحق التانيث مصغره ويدخلها فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم
والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
بخلافه حيث فرق بين القوم وبين الابل والجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
بعض الاسماء الجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ
دون اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل
خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات في هذا الباب يلحق له بعض
لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت
الواحد للذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر فهو له وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان
رجالا قد تقدمت في الاعتبار على النسوة فزاد وقد انهما
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستحق التانيث
للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لزم حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد
فهما عن سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد اثنان وللمؤنث احدى

احدى واثنتان وثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر

مؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة

ما نحن عليها لما نزلا منزلة اسم واحد كره اثباتا علامتي التانيث فيها

لاجتماعهما في اسم واحد فيقال احد عشر رجلا واحدى عشرة

امراة فانث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث

من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى

وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع

علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة

واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى

تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها عن الاسم

الثاني وفي المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها

بنو تميم واما الحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و

ثلثون المذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة

قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة

لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى

نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لا

نما جعلوا آخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل

نه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول

اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا

كانت بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثالث

في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع

لغيرها وخمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بالحروف

اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد و

نحو جاء زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون

ابتعون ابصعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو

في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان ... قرب منه زيدا

قوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك اذ لم يناده الا جبرئيل

فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد

وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فجاء بهما لازالة التجوز

الذي في قوله تعالى فنادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه

للشيوع في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تمانع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو نمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان تقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشك و
قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد
يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ان لفظ النفس والعين مثله تؤكد به الواحد والتثنية والجمع للذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا مستقلا نحو جاءني نفسه وعينه
وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى ولفظه

وكل لا يوكد به الا جمع او شئ ذو اجزاء مفصلة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمع ولا يتقدم
الفعل البتة واكتعون فى معناه وهو تبع لاجمع لا يجئ الا على اثره
ولو قلت جاء فى القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد
المهملة وروى بالضاد المعجمة قال الازهرى انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاءنى القوم اكتعون وليس بذلك وانما يجمع بين كل واجمعين فى
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا فى وقت واحد
او فى اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليدل على انهم
عن اخرهم فى حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
والصفة هى الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان
هى ما تذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له
فى المنكر نحو جاءنى رجل عالم وتوضيحا له فى المعارف نحو جاءنى الرجل

العالم وقيل هي للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير ففصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل
وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير وقد يجي لمجرد التاكيد نحو
امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني نحو رجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو من متعلقه
والغرض بالسبب ان يتصل به ضمير يرجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشي يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او للشي
من سببه نحو مررت برجل قائم وامراءة قاعدة فان مثل هذا فعل
برجل وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت
برجل قائم اخوه فترفع الاخ بانه الفاعل وهو صفة للذي قبله
قلت الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا
مررت برجل قائم غلامك بجر قائم لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا
يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شي هو من سببه

مررت برجل طويل او طويل ابوه والثاني ما كان غريزة كالفهم والكرم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاول ان هو الصفات قد تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالاكل والقيام والقعود ونحو ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالبخل والظرافة والكرامة وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا اذا تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف بهما فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراءة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى الصفات في لحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلتها في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس نحو مررت برجل ذي مال وامراءة ذات اسوار فانهم اذا ارادوا ان

بالاجناس لم يثبت لهم ان يقولوا رجل مال وامراة تشوار
فاجتلبوا هذه الكلمة توصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراة ذات سوار فحصل الغرض لفظا ومعنى ومعناه
صاحب مال وصاحبة سوار ولهذا ان صاحبا بمعنى ذو وفي هذا المعنى
تقول مررت برجل صاحب بمعنى فيقال وذو موضوع لان يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات ولا الاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس
فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات
بانفسها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما لو
التسوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف
الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة وان
كان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذه الاسماء حالة الافراد والتذكير كاعراب مسلم ونحوه على ما

في صدر الكتاب اما في المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه

بالحركة نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع نحو هن نسوة ذوات

مال ومررت بنسوة ذوات مال ورأيت نسوة ذوات مال بالكسر في

حال النصب والجر كمسلمات اما في التثنية والجمع فكمسلمان

ومسلمون فتدبره وكل صفة يتبع موصوفا اعلم ان الصفة

اذا كانت فعلا للموصوف فهي موافقة في جميع الاحوال من التعريف

والتنكير والاعراب والتذكير والتأنيث وغيرها لان الصفة لما كانت

هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل

من التذكير والتأنيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا

وجمعا ومذكرا ومؤنثا وواحدا وجمعا ولا يجوز ان يكون معرفة ونكرة

فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد

مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه

وكان بمنزلة جاءني الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي كذا حكم

الاعراب في الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينتصب على العامل عليهما

جميعاً متوافقة لامحالة في الاعراب هذا اذا كان الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جارية وبامرأة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي
فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجب ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوه
وغلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكر نفسها الا ان
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها في امرأة كريمة الاب يدل
على ذلك واذا نزلت الصفة لفعل سبب الشيء منزلة الصفة
لفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين

والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول

كانه توطئة لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك

ثلثهم كان مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك

بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن

امن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا

من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل انتزع

منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان

المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض لكنهم قالوا انه في حكم تنحية الاول

قال جار الله العلامة قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله

بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا

يعنوا اهدار الاول واطراحه الا ترى انك تقول زيد رأيت غلامه رجلا

صالحا فلو ذهبت بتنحية الاول لم يسد كلامك لانه يجوز ان تقول زيد

رجلا صالحا اذ لا عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل يجئ على اربعة

احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى الله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

ضربت زيدا رأسه اذ الرأس بعض زيد ولابد فيه من ضمير راجع

من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه

فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار كأنه

جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت

ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بما

اتبعته للمقصود ولا يتأتى الا في بديه الكلام والاحسن ان تستعمل

فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه

الحصر على ما ذكره بعض المتأخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون

عين المبدل منه او لا يكون الثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن

والثاني اما ان يكون له تلبس بالمبدل منه او لم يكن فالاول

الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث الاشتمال

والرابع بدل الغلط وهذا بديع فيه اعتراض من يقول ان هيهنا قسما

خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من

الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كأنه ليس

من التوابع الا من جهة ذوق المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتحصل وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد به الايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد
ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي
تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر
فيعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى موجود
في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف في
قولك جاءني رجل طويل ولم يجر عليه لم يدل عليه وانما
يدل على شيء ما من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف عليه كالا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان احدهما اعلم عند السامع

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد
الخصوص الفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
وورود الاول كالساقط ذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المقصود
هو الاول ووجود الثاني لاجل ان يوضحه وان البدل في حكم
تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكرنا ذلك في
باب الاضافة قوله والعطف بالحرف وحروف العطف للجمع
المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى حروف العطف
تشرك كلها في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا والجمع المطلق وهي الاصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى آخر فيكون هو الاصل
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي من ان الواو تفيد
الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى رتبة وكعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه
مع التراخي من ثم كرر نحو ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعده شهر
وجاء ثم عمرا بعد شهر اما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتاول فانه لما اهلكناها حكم بان الباس قد جاء
وثبات الاهتداء ودوامه عليها واما حتى فموضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكرها المصنف هاهنا قوله
لاحد الشيئين او الاشياء اوتجيء على ثلثة اوجه احدها للشك نحو
ضربت زيدا او عمرا اذا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضت
شك جوزت به ان يكون ضربت عمرا فاتيت باو واردت انك
ضربت احدا منهما وقد تقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او
عمرو [illegible] يستفهم المخاطب عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا

يضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما
هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما
بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن او ابن سيرين والجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم
يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم
ان ام تجيء على ضربين احدهما ان تكون متصلة ولا تكون ذلك
الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيدا ام عمرا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان
يكون معادلة لهمزة الاستفهام وتليها ما تليه كانا جميعا اي الفعل

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتعيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ام كان عنده زيدا و عمرو اما كان عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام والخبر
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك من هذا السؤال شك فاضربت عنه
واستانفت سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاء
كانك رايت شبحا من بعيد فظننت انه ابل فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت او ان يكون
شاء فاضربت عن الاخبار اخذا في السؤال عن كونه شاء فقلت ام
شاء اي بل اهي شاء فقوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان الاول
لكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فبل لا عمرو على ... من بل ...

عمرو ولا تجئ الا بعد الاثبات او النفي ما جاءني زيد لا عمرو

واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا

قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك

انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو ولهذا قالوا وبل نقيضة

لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب

للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو

ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجئ عن زيد واخبرت ان

الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله

هذا الكلام وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما

جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجئ لزيد ثم استدركت

واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو

فيكون نفي المجئ ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في

الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك

بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها

بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب فقولي ضربت زيدا لكن عمرا محال

في عطف المفرد على المفرد اما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في
الاستدراك بها في الايجاب نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن الفصل الرابع في علامات
الاصل وغير الاصل الكلام مدار على ثلثة معان اما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج في النطق به
تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف
اضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع
النصب لكونه من وسط الحلق سلوكا لطريق التوافق التناسب
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون
المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف ليحصل التوازن والتعادل [illegible] والمطرب [illegible]
خمسة [illegible] جمهور النحويين على ان الف[illegible] مثل البناء [illegible]

خلافا للاخفش وايضا لنا ما روي عن علي عليه السلم قال الفاعل رفع
ما اشبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه جر و
ما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل متقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقد ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال مشابهة خاصة بالظرف لكونها
مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط في الجر

والجر لا صل للمضاف اليه اما بالحروف وبالاضافة المعنوية
وانما كان الجر في كمرّ بالله وفي لا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على اصل لنا ويكون كذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا
فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس
فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة
ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب
للاسم لا غير ولما الفعل اعرابه غير اصيل وانما هو لمشابهة المضارعة
التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وتقديم الاعراب صريح
وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الاعراب [illegible] العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني لا
انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع ولكن اذا
اياك [illegible] لطلبا [illegible] لانه كناية [illegible] اسم منصوب ولما

كانت هذه الاسماء نابت مناب الاسماء الظاهرة ومستد الحاجة
فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها بعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا المبنا وما تحصيل
العرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها الدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل واما
لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكر
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت ضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب اى ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اى لا يسند الفعل الا اليه

وهى افعل وتفعل وافعل ونفعل اذا كان للمخاطب المذكر
دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما
استكن فيه من انا ونحن وانت اوغير لازم وهو ما اسند الفعل اليه
تارة والى غيره اخرى كالمنوى فى فعل الواحد الغائب نحو زيد
فعل وهند فعلت فانه يجا اسند اليه يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن فى الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد
ضاربته هى الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند
فابرزت ضميرها وذلك لازم فى الصفات بخلاف الفعل نحو
زيد ضربته انحطاطا لرتبة الصفات عن رتبة واما ضمير
المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان كالمحذوف . فصل ثم
مبنى ... ولما ... من هو جار مجرى المظهر استعمالا ... تلفظ به وجاز ان يكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت لا مجرورا البتة
اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب لانا
نرى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما قام
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا
واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح مررت بالا زيد
قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة
وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني نحن
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة
والمخاض وكذا قيل لتثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب
الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا
وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى
للتثنية لفظ بين اهل الاثنين كما فوقه وبني نحن على الضم لانه

مبني على المعنى فضم ... ولكل ... أما التاء فهو ضمير المخاطب

ولا يسرّ بالاتفاق منهم أنّ والتاء للخطاب ولا محل لها من الإعراب

خلاف نحو ضربت وإنما ضموا التاء لئلا يجتمع ساكنان ... وا

... لم يقولوا أنت بالضم ... ثم ... الاول المخاطب ...

وحركوا فيه التاء ... الجمع ... ساكنة ... والجمع و

... فان ... والفتحة ... المخاطب ... لا ... و

مثل هذا في ضربت لزمهم ... التاء ...

وإنما اختص الفتح بالمذكر والكسر بالمؤنث ...

... المؤنث ... الكسر ... المتفق ... وفي

... أنتم ... سبعة ... المتكلم ...

... على الجمع ...

لئلا يلتبس ... المخاطب ...

... ولا ... أنتما ... أن يقولوا ...

... المتكلم ... في ... كذلك

... على الحركة ...

الموضع والميم في جميع الباب وقالوا في الجمع بالضم والاصل اشبعوا بل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها و
واما اختير الواو تخفيفا حيزا من الالتباس ولم يعد في الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى واما ضم ما قبل الميم في ضما وضمو وانتما وانتمو
من المذكر والمونث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل جمع
من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا ايضا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمونث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن
انتن ولم يجمعوا هاهنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربن
يضربن وشددت لان الاصل هن وانتن فقلبت الميم نونا وادغمت
واما التفصيل للنفي فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها لواحق لا دلالة على احوال المرجوع اليه لا محل له من

من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة بالحمل على

ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل بما حكاه من

العرب حتى اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب اضاف

ايا الى الاسم المظهر اي الى الشواب واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع

منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر

مكسورة للمخاطب المونث وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما

في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل

وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا

في انت وانتما وانتم وانتن يجاري في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب

الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت

اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع

فتقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم يزد في اللام فرقا بين

المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية المستكن في زيد ضرب

وضربتا للبارز في ضربت ولم يلحقوا الميم كما في المونث اذا

امكنهم الفرق بينهما باتمام الثاء نحو ضربتا ... لم يمكنهم ضمائر

لئن دخلت هنالك التاء للخطاب فزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع
المثلين وهو مستشنع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحد تخفيفا
ضربتن لان ما حصل من النونين هنالك بدل من الميم ولا ميم هنا فيهما
منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب مستكن في نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل والتمييز بهذه
الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدرها وتقول في الغائبين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا
عوض عن حركة الاعراب النون وتقول في الغائبتين تضربان
ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع تقول
يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه
تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما تمكنا من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما
للضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب فمنع من زيادة تاء التانيث نحو

بالياء لانها علم المونث ايضا فى هذى وتقول فى التثنية تضربان بحو
يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق فى الماضى ضربتا وتقول فى
الجمع تضربن كما قالوا يضربن فى الغائب فى المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة فى اوله تغنى عن ابرازه وتؤمن الالتباس
وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا فى اتصال نون الاعراب
لانه مبنى او مجزوم وهذه النون تسقط فى الجزم واما المتصل
المنصوب فهو الكاف فى اكرمك والياء فى اكرمنى والهاء فى اكرمه
ولفظ المجرور كاللفظ المنصوب على ما تقدم مرفوعا الا ان الياء
المتكلم فى المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا
يلزمه نون قبلها نحو ضربنى وتضربنى صيانة للفعل من ان تلحقه
اعنى الكسر فلا يكون فى بنائه كسر كما لم يكن فى اعرابه جر ثم حمل
على الفعل ان واخواتها فى ذلك فقيل اننى وكذا اخواتها وجاز
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو انى
وكانى ولكنى ولعلى ونحوها ولا يقال ليتى الا لضرورة الشعر واما
اذا كان ضميرا مجرورا فلا يلحق نحو غلامى لان الاسم لا يدخله الجر

لوجب صونها عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية
على السكون عمد الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيلها الكسرة
فقوله وما للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالى اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين من ان الجار
مع المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله و
الاعماق خاوي المخترق وقوله ومهمة مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه
سماؤه اي رب مهمة مسود الجوانب بظلال المطرق والكوفيون على ان
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة لانها
بعدها لكثرة الاستعمال بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمائم محول أقرب من ثمه مثلك سابحا لا يدل

ومن ضبع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها و

عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذ

ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب

اي بل رب بلد وصعدا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد

قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب

هذا المثل اربعة اوجه واصحها اوجهها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول

ورفع الثاني على انه على ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لانه قد

الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لانه خبر الجزاء عليه فتضابها

الا جملة اسمية والثاني ان ينصبهما على ان كان واسمه كالضمير والخبر محذوف و

الثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فهذا الوجه

الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا اما الاول

ما ذكرنا في الوجه ول الثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى

خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا الوجه الثاني ونصب الثاني على ما ذكرنا

في الوجه الثالث وهذه السماء لا يضمر مع اخر لعامل اسما او اضمر فلابد

حليل احدهما دليل الاخر

في اللفظ تدل عليه مثل ما نرى في اضمار ان مع الفاء التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمارها من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بانه
اذ لا شئ في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رايت من تهيا
للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وهكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار [illegible]
وقوله للمتهي والمستهلين معناه لاجل المتهي والمستهلين اذ في
حقه لا ان يكون للمتهي والمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصر
على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما امر
عن قولهم كونوا هودا او نصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول بك من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتدأ وذلك لان نحو من قال

زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جوا

ضربت زيدا بالنصب ضربت زيدا [illegible]

الاضمار على شريطة التفسير الاضمار [illegible]

الثاني وهو ما يكون الدليل عليه [illegible]

الفعل [illegible]

تعالى كونوا هودا او نصارى [illegible]

[illegible] بعضه [illegible] الاول مما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا

بفعل يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا اما المرفوع فنحو قولهم

هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج

خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه [illegible]

على معنى الفعل [illegible] الاسم الا نادرا وهكذا

حكم الاسم الواقع بعد [illegible]

اقتضاء الفعل [illegible]

فعل يفسره [illegible] عبد الله [illegible]

اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا

فعلا في معناه نحو زيدا امررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه

لا ينصب المفعول او فعلا لازما وبمعناه نحو زيدا ضربت غلامه

اهنت زيدا لضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا

الباب لا طائل فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصر على هذا

الله فليس الري من النشاف

تمت

برناظران انصاف پرور روشن باد که چون نخلبند حدیقه کون نخل وسبزه بند اوراق

این چمن وورد ازخزان وامن کل نو رسیده خطبه این کتاب را از خار وخس اغلاط لفظی

ومعنوی محفوظ داشته بنا بر علیه طی کشلی در تحریر غلط نامه اش موقوع آمد لیکن بهیتم طبع این

کتاب را غلط خار عیبی که علی الرغم رسم مروجه چاپه خانه ها در غلط نامه بعمل آید تا جار بر

می امد که با علان کسبان پروانه دنیوای والعذر عند کرام الناس مقبول

زبان به استعذار کشاید وان اینکه تحریر عبارت کتاب را در غلط نامه که عیب این را دست

او نیز حق فوتی طغرائی بدست آمده بر سهو کاتب حمل باید کرد منشاران هست که اگرچه در نا

نسخ متعدده عند النقل والتصحیح مساعی موفوره بعمل آید لیکن بسبب قلت تداول این کتاب نسخه

ما فوق آن صحت منصوبه تا مصحح انگاشته ... بهم نرسید لهذا لنظر بر تعمق اندرین

کتاب ... به تحریر عبارت مذکوره بعمل آمد واغلاط هذه را بعضی

... مستحق گردند بعفو این غلطنامه ... مستعد نگذارند و خود به تصحیح آن پردازند

صفحہ	سطر	غلط	صحیح		صفحہ	سطر	غلط	صحیح		صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۳	[illegible]	[illegible]		۱۷	۸	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	۹	اَنّ	اِنّ		×	۱۳	فلہ	فلہ		×	۳	اخذنا	اخذ
۶	۱۰	غیرَ	غیرُ		۱۷	۴	یقترن	ان یقترن		×	۳	الان	[illegible]
×	۱۴	الاضافۃ	اضافۃ		×	۹	کالاسماء	کاسماء		۲۸	۰	[illegible]	[illegible]
۷	۴	قد تعرف	تعرف		×	۱۰	لیکون	لیکونَ		×	۷	لموافقتھا	[illegible]
۸	۱	سرہا	وسرہا		۱۹	۴	[illegible]	[illegible]		×	۹	[illegible]	[illegible]
۹	۱	الاسم	[illegible]		×	۷	الکوت	السکوت		[illegible]	۱	[illegible]	[illegible]
۱۰	۷	انہ	انہما		۲	۸	[illegible]	معانیہا		×	۳	یکن	[illegible]
×	۱۱	فضل	فضل		×	۴	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	۱۲	[illegible]	[illegible]		×	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	۳	[illegible]	[illegible]
۱۱	۳	البدلیۃ	البدلیۃ		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	[illegible]	یستغنی	[illegible]		×	۱۵	[illegible]	[illegible]		×	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	۸	ضمہا	ضمہما		۲۱	۴	[illegible]	[illegible]		۳۱	۷	لذا	لذا
×	۱۰	لفظۃ	کلّ		۲۳	۸	روئۃ	رؤیۃ		۳۲	۷	مثنی	بنی
×	۱۲	مشتل	مشتمل		×	۱۰	وضع	وضع		×	۹	[illegible]	[illegible]
۱۳	۵	نحو	نحو		۲۴	۶	[illegible]	[illegible]		۳۳	۱۰	[illegible]	حتی
×	۲	التی	[illegible]		×	۹	دخولہا	دخولہا		۳۴	۱	واقع	واقع و
×	۱۲	التعریف	لتعریف		۲۵	۹	تتصل	یتصل		×	۱۱	والاسناد	والاسناد
۱۳	۹	اذالمعنی	[illegible]		×	۸	تتصل	یتصل		×	۱۵	الجر	[illegible]
[illegible]	۹	[illegible]	[illegible]		×	۱۱	امات	[illegible]		۳۵	۷	[illegible]	×
×	۱۰	[illegible]	[illegible]		۲۶	۹	اختص	اختص		۳۷	۱	وتشیع	[illegible]
×	۱۳	[illegible]	[illegible]		۲۷	۲	فعل	افعل		[illegible]	۱۵	[illegible]	[illegible]
۱۴	۲	اخذ	اخذا		×	۴	کل	غیر		۳۸	۱	اذا	اخذ
۱۵	۱۳	[illegible]	[illegible]		×	×	[illegible]	[illegible]		×	۱۳	بحکم	بحکم

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٣٨	١٥	قولنا	[illegible]	٥٣	٥	[illegible]	يلزم
٣٩	٩	زيد نحو	نحو	٥٦	١١٠	اختيهما	اختيهما
×	١٣	او	اذ	×	١٣	الكثرة	الكسرة
٤٠	١١	ن	ان	٥٧	٧	آن	جاءني
×	١٣	يجمع	تجمع	×	١١	راو	راووا
×	١٥	يتوسط	بتوسط	×	١٥	يستقل	×
٤١	٢	الواوو	الواو	٥٨	٥	هذه	هذا
×	٤	مقيدة	مفيدة	×	٧	افعلوها	تفعلوا
٤٢	١٢	لاغراضها	لاغراطها	٦٠	١٦	من	من كيت
٤٣	١	شبهتي	شبهي	×	١٥	قول	قوله
×	١٠	في	فيه	٦١	١	بنفسها	بانفسها
٤٤	١١	المصدر	المصدرية	×	١٥	التنوين قوله غير المنصرف	[illegible]
٤٥	٦	وراءها	ورائها	٦٢	٧	لمشابهة	لمتابعة
×	٧	باعلمته	اعلمت	×	١٥	اثر	اثروا
×	٩	رجل	رجل	٦٩	٩	المجمع	المجموع
٤٦	٧	التعين	التعلق	٧٠	١١	فصرفت	فصرف
×	١٤	لثانية	الثانية	٧١	١٤	جاوزنه	جاوزته
٤٧	٢٠	التشبيه	التشبه	×	١٥	بين	وبين
×	٥	هذا	في هذا	٧٢	٦	فانه	فانه صفة
×	١٥	مستفلم	مستفهم	×	١١	[illegible]	ان يكون [illegible]
٤٨	٦	الكلمة	الكلمات	×	١٣	لزوم	عن لزوم
٥٠	١١	ردو	ردوا	٧٣	١	قوله	×
		ايتم	ابتم	٧٥	٦	وعل	وعلى
٥١	٥			٧٦			
[illegible]	٣	مضافا	مضافة	٨٠	٧	مقام	×
×	١٥	اباه	اباهم	×	١٥	واعتبارها [illegible]	واعتبارهما

صفحه	سطر	غلط	صحيح
٧٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	٦	قدم	مقدم
×	١٣	لانه	فانه
٧٧	١٠	انزلي	انزل
×	١٣	لتزل	لينزل
٧٨	٥	من الحجة	الحجة
٨١	١٣	اخرج	اخرج
×	١٤	اخرج	اخرج
٨٢	٥	ياء المتكلم	ياء المتكلم
×	٨	ايقاعا	ابقاء
×	١٢	[illegible]	[illegible]
×	١٥	يجي	[illegible]
٨٣	٢	اذا	اذ
×	٨	فاما	فاما
×	١٠	اذا	اذ
×	١٣	هذا كما	هذا
٨٤	٨	البناء	البنا
٢	١٢	ينقسم	ينقسم
٠	١٣	معمولة	معمولة
×	١٥	التمكن	المتمكنة
٨٥	١٠	فهو كل	كل
٨٦	٥	وعلى	او على
×	١١	غيرها	تغيرها
٨٧	٢	بالاسم	بالاسم
×	١١	وتقدم الاسم	على

صفحه	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	٨	[illegible]	[illegible]
[illegible]	١٠	تناقض	تناقض
٩٠	٣	فهو	واما
x	٧	او	و
x	١٢	الصنعة	الصفة
٩١	٣	[illegible]	[illegible]
x	٥	[illegible]	[illegible]
x	٦	الحكيم	ان الحكيم
٩٣	١	[illegible]	جعل
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٩٧	٥	للعل	للعلل
x	٩	[illegible]	بهنة
٩٩	٥	[illegible]	[illegible]
١٠٠	٢	بما	لما
١٠٣	٩	حالا لنوابع	[illegible]
١٠٤	٢	لما	كما
١٠٧	١٦	[illegible]	x
x	١٧	كونها	كونه
١٠٩	١٣	[illegible]	[illegible]
١١٠	٣	[illegible]	الفاعل
x	١٢	[illegible]	ضعيف
١١١	[illegible]	[illegible]	[illegible]
x	x	العقل	العقل
x	٧	العقل و	العقل

صفحه	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	[illegible]	لا	الان
١١٢	٩	يراد	[illegible]
x	١٠	لا	الان
١١٤	٤	وقوعه	وتوقعه
[illegible]	٧	اسناده	اسناد
١٢٢	١٠	حيث	x
١٢٣	٢	انبعض	انبعض
x	١٥	[illegible]	x
١٢٤	١	واما	ولما
x	٤	صرف	صرف
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٢٧	٤	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٦	والواو	الواو
x	١١	نحى	نحى
١٢٨	٥	مثل	قال
x	١٥	الشاع	الشاع
١٢٩	١١	وفيل	[illegible]
١٣٠	١	راجع	فراجع
x	٣	ذكرها	ذكرها
x	١٢	الفعل	الفعل
x	١٣	[illegible]	[illegible]
x	١٥	خلعت	حلت
١٣١	١	المفعل	[illegible]
x	٧	الفعل	الفعل

صفحه	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	١٣	به	ربه
x	١٣	بعين	بعين
x	[illegible]	وتقضى	لا تقضى
١٣٢	[illegible]	يضحك	يضحك
١٣٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]
x	١٣	[illegible]	[illegible]
١٣٥	١	[illegible]	[illegible]
x	١٢	[illegible]	[illegible]
x	١٠	[illegible]	فى [illegible]
x	١١	[illegible]	[illegible]
١٣٦	٣	عن ا	عن ا
١٣٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٣٨	١	[illegible]	[illegible]
x	٣	حروف	حرف
x	٨	[illegible]	[illegible]
١٣٩	٥	[illegible]	[illegible]
١٤٠	٣	جميعا	جميعا
١٤٣	١٠	[illegible]	[illegible]
١٤٣	١٠	شبهة	بشبهة
x	١١	الشبهة	الشبهة
x	١٥	التى	x
١٤٤	١٠	قطع	x
١٤٥	٦	اتباع	ولتباع
١٤٧	٥	[illegible]	[illegible]

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٣٥	٩	[illegible]	[illegible]		١٦٣	١٠	الذ	الذ		١٨٠	[illegible]	[illegible]
×	١٠	[illegible]	[illegible]		[illegible]	١٢	[illegible]	[illegible]		[illegible]	١٣	[illegible]
١٣٨	٥	[illegible]	[illegible]		١٦٣	٨	غزان	النحون	١	كذا	١٣	[illegible]
×	١٠	تجاوز	تجاوز		١٦٥	٤	احنتي	احنتي		١٨٤	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٢	بما	[illegible]	٦	×	١٥	[illegible]	[illegible]		١٨٥	[illegible]	[illegible]
×	[illegible]	[illegible]	بوزن	١	١٦٦	١٢	حلتها	صلتها		١٨٦	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	×		[illegible]	٩	عملت	عملت		١٨٧	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٥	[illegible]	تثبيل		١٦٦	٩	آن	آن		١٨٨	[illegible]	[illegible]
×	٩	[illegible]	×		×	١٠	علت	علت		١٨٩	[illegible]	اذا
١٥٤	٢	للقصى	للمنصى		١٦٨	١١	مشا	مشا		١٩٠	[illegible]	[illegible]
١٥٣	٥	اذا	اذ		١٦٩	١٢	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	اذا
×		[illegible]	اخر		[illegible]	١٣	على	على ان		×	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		×	×	[illegible]	ان		×	٤	ال
١٥٩	٢	يعاقبه	تعاقبه		١٧١	٢	اذا	اذ		×	١٠	لا
×	[illegible]	المبنى	المنفى		×	١٥	الاولى	[illegible]		×	١٣	فاقوا
[illegible]	٢	[illegible]	تحجون		١٧٢	١٥	الاصل	لاصل		١٩١	٢	[illegible]
×	٣	عمر	عمر اذين		١٧٣	٥	تقى	يقول		×	٩	[illegible]
[illegible]	٤	الحرف	الحرف		×	١٢	الجليل	الجليل	[illegible]	×	٤٠	[illegible]
×	٩	بان	ان		١٧٤	٣	تجد	تجد		×	×	نفس
١٦	٥	[illegible]	قل مها		١٧٥	١٠	اذا	اذ		×	[illegible]	[illegible]
×	٩	[illegible]	نعلت		١٧٧	١	[illegible]	[illegible]		١٩٢	٣	[illegible]
١٦١	١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	×	٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	×	٣	[illegible]
١٦٢	٣	اذا	اذ		×	١٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	×	٤	[illegible]
[illegible]	[illegible]	اذا	لذ		١٧٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]		×	٨	[illegible]